

المقاومة الفلسطينية المسلحة: الأبعاد الأخلاقية والقانونية والسياسية

ملف من إعداد وتقديم: سماح إدريس وعمر البرغوثي

رأيتُ رام الله.

طوال الشهر الماضي كنتُ في رام الله، في الطيرة تحديداً، وفي
بناية «الجاردنز» على وجه التخصيص. جاء الإسرائيليون. احتلوا
البناية. صرختُ في وجوههم بالإنكليزية. صرختُ صفاء بالعبرية.
حُنا دون أن يحتلوا شقَّتنا. هؤلاء الجنود يُحسون بعقدة النقص
حيث يسمعون عربياً يتحدث بلغة الأقوياء.

اليوم وسَّخوا الدَّرج. أمرتهم أن ينظفوه. زوجتي تحدتُ مع
قائدهم: «أخبرهم أن لا يتصرفوا كالأولاد في حديقة الحيوانات.»
ابتنتا ناي (ه أعوام) خرجتُ إلى الشرفة. غنتُ للجنود: «بكرًا بكرًا
جايي العيد.»

كنتُ في رام الله.

شهرًا بطوله وأنا أكتب لعمر، وهو يكتب لي عبر البريد الإلكتروني،
هو من رام الله وأنا من بيروت: هو محاصرًا بالدبابات والجنود،
وأنا محاصرًا بقلقي عليه وعلى زوجته وابنتيه ناي وجنى...
ومحاصرًا بذكريات صيف ١٩٨٢ حين طوقنا شارون هنا في
بيروت، وفي هذا الشارع بالذات. رسائلنا تعدتُ المئة والخمسين.
كنا أحياناً نكتب أكثر من عشر رسائل في اليوم. نتشاور في مَنْ
علينا أن نُشركه في ملف «المقاومة المسلحة». يُفترح سؤالاً: أعدله.
أفترح سؤالاً: يعدله. وأحياناً يرجوني أن أصبر عليه: «إنهم
يُقصون الآن. سأعود إليك بعد لحظات.» إلى أن كتب في ٢٥
يناير الساعة ٨:٢٧ صباحاً: «عزيزي سماح، اليوم غادروا الطيرة،
بما في ذلك بنايتنا. الآن نستطيع أن نتنفس بسهولة أكبر قليلاً،
ونركز على حياتنا أكثر.» وكمقاتل اشتاق إلى سلاحه، أتخيلُ وقد
عاد ليجلس خلف جهاز الكمبيوتر.

في هذا الملف نتحدث عن المقاومة الفلسطينية المسلحة: تلك التي
عليها نَشْنَا، وعننا دافعنا، وفي صفوفها انتظمتنا، وبتجاوزاتها
اكتوينا.

المشاركون

سماحة السيد محمد حسين
فضل الله

د. نوم تشومسكي

د. مصطفى البرغوثي

د. نورمن فنكلستين

د. ريتشارد فالك

د. سهيل الناطور

سماحة الشيخ نعيم قاسم

د. جورج حبش

الأستاذ أسامة حمدان

النائب عصام مخول

د. إبراهيم علوش

خمسون عاماً والمقاومة تُسكن هذه المجلة: افتتاحياتٍ وقصائدٍ، وقصصاً، وأبحاثاً، ومسرحياتٍ، وحواراتٍ، وخرافاتٍ. واليوم، تستعيد الأرباب اسمها الأول: فلسطين: أو هي تستعيد بالأحرى، ومقاومتها المسلحة - صانعة هوية شعبها... إلا حين تتحول أداة تُفجع المناضلين أو تتسلط على الناس. ووسط التشكيك بجدوى السلاح، ولأخلاقية، ولاقانونيته، كان على الأرباب أن تُسهم في البحث عن أفضل السبل الموصلة إلى الحرية والاستقلال - هدفي الانتفاضة الساميين.

عُمر طالب دكتوراه في الفلسفة الأخلاقية في جامعة تل أبيب. تقاسمنا إعداد هذا الملف، وتقاسمنا مسؤولية الاتصال بالشخصيات السياسية والقانونية والدينية. فكانت الحصيلة أحد عشر إسهماً لا بد أن تشكل أرضية ممتازة لترسيخ هموم الثقافة والأخلاق والقانون في قلب المقاومة الفلسطينية المسلحة.

...

حين انتهينا، عمر وأنا، من إعداد الملف، سألت ناي (٤ أعوام)، وهو اسم ابنتي أنا أيضاً: بتعرفي أغنية «بكرًا بكرا جاي العيد»

سماح إدريسي

❖ ❖ ❖

«لا. لا يمكن أن أؤيد قتل أطفالهم. الأطفال في كل مكان هم أولاً أطفال. والأطفال لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، فكيف يحق لأحد أن يؤذيهم؟» هكذا ردت ابنتي جنى (٩ سنوات) على أحد الأسئلة الصعبة التي استخدمناها في هذا الملف، لبحث الحدود والمحاذير الأخلاقية والسياسية والقانونية للكفاح المسلح الفلسطيني. لقد فاجأتني بمنطقها، وبحفاظها على موقف إنساني، بالرغم من شدة تأثرها بالقتل البشع لمحمد الدرة، ومن تقاوم حقدتها على جيش الاحتلال بعد أن قصف منزلنا في العام الماضي، فأصبحنا لاجئين - ولو بشكل مؤقت - وبعد أن اقتحم منزلنا قبل شهر وحاول طردنا منه واحتلاله. في إحدى الرسائل، علّق صديقي د. نورمان فنكلستين على مثل هذه المواقف قائلاً: «إن العديد من الفلسطينيين... هم الذين يؤكدون لي كرامة البشرية وكرم أخلاقها: ففي سياق آخر، لم يكن من النبيل بشكل خاص أن يساعد ألماني يهودياً: فما النبيل في ألا يكون الألماني نازياً؟ النبيل

الحقيقي يكمن في أن يستطيع يهودي، وسط كل الرعب، أن يعترف بالإنسانية في ألماني، بل أن يشعر بالصدقة تجاهه...»

عندما كتب لي سماح عن فكرته في إعداد هذا الملف، أجبته فوراً: «نعم، سأشارك في هذا المشروع، لأننا جميعاً في حاجة ماسة إلى حوار العقل والقلب حول هذا الموضوع.» لا أخفي أنني للحظة شعرت بشيء من تائب الضمير، بسبب السؤال الملح الذي أصر على أن يحتكر مساحة تفكيري لوهلة: «هل بإثارتنا هذا الموضوع الآن بالذات خضعنا - لاشعورياً - لإلحاح روما الجديدة، واشنطن، وحربها ضد كل من لا يخضع لمشيئتها، فوقعنا في شرك الإعلام المهيمن الذي يصر على وصم مقاومتنا بالإرهاب؟» لا أحد يستطيع أن يجزم أنه لا يتأثر بتأثيراً بروما وإعلامها. ولكن يمكننا القول إننا نحب العدالة حتى لو ادعت روما حبها لها، ونكره الظلم حتى وإن ناصبته روما العداء. أي أننا نبحت ونمحص في قضيتنا هذه لأننا نرى أهمية ذلك لنا نحن في الدرجة الأولى، لنضالنا، لأخلاقية، للمبادئ التي يهتدي بها، للأهداف التي يصبو إليها. نحن لا نفهم العدالة والسلام كما تفهمها روما، بل نرفض احتكارها أساساً لتعريف مثل هذه المفاهيم؛ ولذا نسعى إلى طرح فهم بديل أو مختلف.

لقد أصبحت قضية الكفاح المسلح الفلسطيني وحدوده ومبادئه قضية تشغل الكثيرين، في فلسطين والوطن العربي، بل وفي العالم أجمع؛ ولكن في وطننا يبدو فتح ملفها أشبه بفتح باب الاجتهاد! فهي تفرض سلطانها وكأنها من روح الله، لا تقبل التشكيك ولا التفكيك ولا التحليل؛ تؤخذ كما هي: بدهية، معطاء، ظاهرة طبيعية لا يجوز اختزالها. البعض يرفض المقاومة العنيفة، أو يصل به احتقار الذات والتجمل بروث روما إلى أن يُنعتها ب «الإرهاب»؛ وهو بذلك ينطلق من الخنوع والرغبة في إرضاء روما، ثم يعقلن رفضه هذا ب «الواقعية» أو «الإنسانية» أو «أولوية السلام.» ولكن البعض الآخر ي طرح آراء مغايرة، من منطلق الحرص والحرص على وطن ينحني مرتين: أمام روما، وأمام المحرمات القامعة والمغلقة. فليس كل من عرّف لحنًا مختلفًا ناشراً، ولا كل من تماثل في العزف متناغماً.

عمر البرغوثي

❖ ❖ ❖

أسئلة البعد الأخلاقي^{٥٦}

- ١ - أمِنَ الضروري أن يؤخَذَ هذا البُعدُ في الاعتبار، بل هل هو ذو صلة بهدف التحرير أصلاً؟ أم أن عليه أن يُعتبر ثانوياً قياساً إلى الاعتبارات القانونية والعملية؟
- ٢ - إذا عرفنا الإنسان المدني في أيِّ وضعٍ طبيعيٍّ (أي غير محكوم بالاحتلال) بأنه كلُّ شخصٍ لا يعمل في أيِّ مجالٍ من مجالات الخدمة العسكرية، فكيف تعرّفون / وتميِّزون الإنسان المدني في وضعٍ محكوم بالاحتلال؟
ملاحظة: في الأسئلة أدناه يُعرّفُ الطفلُ بأنه شخص في الثامنة عشرة من العمر أو أصغر. إنّه / إنَّها، تعريفاً، إنسان مدني، إلا أن يُدفع إلى الخدمة العسكرية.
- ٣ - في السياق الفلسطيني - الإسرائيلي، يقوم «المستوطنون» الإسرائيليون (وهم محتلون بالغون يسكنون الأراضي التي تعدّها الأمم المتحدة أراضي محتلة) بانتهاك القانون الدولي (ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة) وذلك لمجرد سكنهم في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وغزة. أتعجبون هؤلاء المستوطنين أناساً مدنيين، أم هم أعضاء في مجموعاتٍ شبه عسكرية، أم ينطبق عليهم الأمان معاً؟ ولماذا؟
ذات مرة قام أحدُ المستوطنين في إحدى المستوطنات (المستعمرات) الإسرائيلية اليهودية في الضفة الغربية بالاحتجاج أمام أحد مراسلي التلفزيون الإسرائيلي بالقول: لماذا يعتبرنا بقية الإسرائيلييين أشخاصاً منبوذين، في حين أن كلَّ مشكلتنا هي أننا سكنا هذه الأرض بعد اليهود الآخرين الذين سكنوا عام ١٩٤٨ قرى ومدناً كانت عربيةً في تل أبيب وحيفا؟ أي فرق بيننا وبينهم من حيث المبدأ؟ أوليست هذه الأرض برمتها «أرض إسرائيل» التي ينبغي على الشعب اليهودي أن يُعنيها؟
ما هو رأيكم في هذا؟ أئمة زمنٌ معينٌ ينبغي على المرء أن يقضيه في البلد ليصبح مواطناً أصلياً؟ أيمكن اعتبار اليهود الإسرائيلييين مواطنين «طبيعيين» في فلسطين التاريخية، شأنهم في ذلك شأن «الأصليين»؟ إذا كان الجواب نعم، ففي أي ظروف يكون ذلك؟ ولماذا؟ وإذا كان الجواب لا، فلماذا أيضاً؟
- ٤ - إذا استولى أحدهم على منزلك بشكلٍ غير شرعيٍّ (سواء بالعنف، أو باقتحامه حين كنت خارجاً)، ثم قام برميك على قارعة الطريق، أفبكون مبرراً لك أن تسعى إلى استعادة منزلك وطرد المحتلين الجدد؟ وماذا لو مضت سنواتٌ طويلة على ذلك الاقتحام، وولِدَ في المنزل جيلٌ جديد؟ ما هي المدة الزمنية «الكافية» لجعل مطلبك العادل بالعودة إلى منزلك منتهي المفعول؟ وإذا أُعطيت منزلاً بدلاً إلى حدٍ معقول، أفبكون مبرراً لك أن تُصر على استعادة بيتك الأصلي، ولماذا؟ وإذا جربت القنوات القانونية المتاحة أولاً وفشلت في مسعاك، فهل يكون مقبولاً أن تُستخدم وسائلٌ عنيفةٌ كملأذٍ أخير؟ ولماذا؟
- ٥ - تأمل الحالة التالية: باصٌ مليء بالمستوطنين اليهود يُعبر شارعاً في الضفة الغربية مساءً وعليه إشارات واضحة تدلّ على أنه يخصّ مستوطنين. ولوجود سجلٍّ طويلٍ من الاعتداءات الدامية والانتهاكات التي قام ويقوم بها المستوطنون، فإن غالبية الفلسطينيين تُعتبر أن كلَّ ما له علاقة بالمستوطنين تعبير واضح عن الاحتلال العسكري لأرض الفلسطينيين بل تهديدٌ مشؤومٌ لسلامتهم.
♦ أ - أفبكون مبرراً أن يقوم أحدُ الفلسطينيين أو الفلسطينيين بمهاجمة ذلك الباص من باب «الضربة الوقائية»، أي من أجل حماية نفسه أو نفسها ممن يُعتبرون في نظرهما متعصبين محتلين مسلحين؟ لماذا؟ الرجاء شرح ذلك.
♦ ب - إذا كان بعضُ راكبي هذا الباص من الأطفال، فهل يُعتبر الهجوم عليهم عملاً مشروعاً من أعمال المقاومة؟ ومن هو المسؤول في حال وقوع إصابات في صفوف الأطفال: أهلهم الذين عرّضوهم لهذه الإصابات حين أصرّوا على أن يستوطنوا أراضي غيرهم، أم المهاجمون، أم الطرفان معاً؟ أيمكن عدُّ الولايات المتحدة مسؤولةً بشكلٍ جزئيٍّ عن هذه الإصابات، لأنّ المستوطنات الإسرائيلية ما كانت ستوجد أصلاً من دون دولارات أميركا ومن دون استخدام القيتو الأميركي مراراً وتكراراً ضدّ قرارات مجلس الأمن الدولي وأخيراً،

وبغض النظر عن المسؤول، أيمن اعتبار إصابة أحد الأطفال بالمصادفة «ضرراً ملازماً» collateral damage يُمكن قبوله؟ أهي «شرٌّ لا بد منه» في أي عمل كان سيكون مشروعاً باستثناء تلك الإصابة؟ ولماذا؟

♦ ج - أعِد السيناريو أعلاه، ولكن أبدل كلمة «الأطفال» بكلمة «النساء». أستكون إجاباتك مختلفة، ولماذا؟ أيمن اعتبار النساء من الأبرياء، كالأطفال، سواءً بسواء؟ ألسن أناساً بالغين وعقلاء، ومعظمهن (باستثناء المتدينات جداً وبعض المجموعات الأخرى) يخدمن في الجيش الإسرائيلي؟ فإذا تعرّضن لهجوم مسلح، أيمن القول إنهن «جنين على أنفسهن» لأنهن عبّرن عمداً، وبوصفهن مستوطنات، في أراضٍ محتلة، وتحدياً للقانون الدولي ولحق الفلسطينيين في أرضهم؟ الرجاء أن تشرحوا وجهة نظركم.

♦ د - أعِد السيناريو أعلاه، محلاً كلمة «الشيوخ» مكان «الأطفال» و«النساء»، علماً أن هؤلاء «الشيوخ» يُحتمل أن يكونوا قد اضطلعوا يوماً بأعمال عسكرية إسرائيلية أو خدموا في جيش الاحتلال الإسرائيلي. هل تغيّر إجاباتك السابقة؟ ولماذا؟

٧ - هل استهدافُ باصاتٍ إسرائيليةٍ غير عسكرية في تل أبيب أو ناتانيا أمر مشروع، ولماذا؟ وإذا كنت متيقناً أن غالبية ركاب أحد الباصات هم جنود إسرائيليون فهل يكون استهدافه أمراً مقبولاً؟ وماذا عن «المدنيين» الأقلية الموجودين فيه؟ أهم «ضرراً ملازماً» لا بد منه، ولماذا؟

٨ - ثمة عبارة شائعة لدى الفلسطينيين تقول: «حسنًا، إنهم لا يترددون لحظة في قتل مدنيينا، بل وأطفالنا أيضاً، وبوتيرة أعلى بكثير. فلماذا لا نستطيع نحن أن نقتل مدنييهم وأطفالهم؟!»

كيف تنظر إلى مبدأ «العين بالعين» أو إلى مبدأ الثأر في مثل هذه الصراعات الأخلاقية؟ أليس هذا المبدأ واحداً من أقدم أشكال «العدالة» الذي لم تشجبه الأديان السماوية؟ أيمن اقتصاص الثأر من أي فرد في معسكر الخصم، ولماذا؟

٩ - بيئت استطلاعات عدة مؤخرًا أن معظم الإسرائيليين يؤيدون الجرائم التي ترتكبها حكومتهم ضد السكان المدنيين الفلسطينيين (من اغتالات، وحصارات خانقة، وإطلاق نار غير مبرر على المدنيين بمن في ذلك الأطفال، وهلمجرًا). فهل يبرر هذا استهداف الإسرائيليين عشوائياً في أي عمل ضد الاحتلال؟ وهل أراء متطرفة إسرائيلية ما تسوغ أن يقوم الفلسطينيون بالهجوم الجسدي عليه؟ وماذا لو كان هذا الإسرائيلي منخرطاً في حملة عنصرية سامّة تحض على استخدام العنف ضد الفلسطينيين، كما كان شأن مثير كاهانا ورحبعام زئيفي؟ بل ماذا لو جرى التحريض في صفوف المستوطنين في الضفة وغزة: أيببر هذا استهداف الإسرائيلي الحرص؟ ولماذا؟

١٠ - حُد الحالة التالية: في الخليل عام ١٩٩٦ قام مستوطن إسرائيلي بضرب الصبي الفلسطيني حلمي شوشة، البالغ من العمر ١١ عاماً، بعقب مسدسه، فقتله. القاضي الإسرائيلي برأ القاتل أول الأمر، زاعماً أن الطفل «مات من تلقاء نفسه نتيجة لضغط نفسي». وبعد استئنافات عديدة وضغط من المحكمة العليا، التي وصفت الحادث بـ «القتل الخفيف»، أعاد القاضي النظر في قراره السابق - وكانت الانتفاضة الجديدة محتدمة - فحكّم على القاتل ستة شهور يقضيها في الخدمة الاجتماعية وبغرامة قدرها بضعة آلاف من الدولارات. والد الصبي اتهم المحكمة بإصدار «إذن بالقتل». ووثقت منظمة «بتسيلم» الإسرائيلية عشرات الحالات المشابهة التي برئ فيها مرتكبو الجرائم أو تلقوا أحكاماً طفيفاً. فإذا قررت أم حلمي يوماً أن تنزل «حكّم العدالة» بذلك المستوطن المجرم، فأطلقت الرصاص عليه حين كان يقود سيارته قرب أرضها، أفيكون عملها مبرراً، ولماذا؟

١١ - في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١، قُتل خمسة أطفال فلسطينيين نتيجة لانفجار سببه جهاز وضعه الجيش الإسرائيلي قرب خان يونس. وادعى هذا الجيش أن الجهاز كان معداً لقتل ناشطين فلسطينيين كانوا يستخدمون هذا الطريق. ولم يأخذ الجيش في الاعتبار حقيقة أن أطفال مخيم خان يونس يسلكون الطريق نفسها سيراً على الأقدام في كل يوم مدرسة. شاوول موفان، رئيس الأركان الإسرائيلي، وصّف هذا الحادث بأنه «خطأ عملائي فاضح ومُحزن» ولكنه قصر عن مجرد تأنيب الضباط المسؤولين عن ذلك الحادث. أتعجبون ما حدث شكلاً من أشكال الإرهاب، أم هو عمل حربي «متهور» ولكنه مبرر؟ وهل تهّم النوايا المعلنة؟ وهل استهداف سيارة تنقل، في من تنقل، ناشطاً «مطلوباً» عمل حربي مشروع وإن كان مؤسفاً (أي «شرّاً لا بد منه»)، أم هو عمل إجرامي يُكشف استهتاراً مقرراً بحياة الفلسطينيين؟ ولماذا؟

١٢ - حتى لو اعتبرتم أن المقاومة الفلسطينية المسلحة مبررة أخلاقياً وقانونياً، فهل تتخوفون من أنها ستكون على المدى الطويل ذات أثر مُفسدٍ على نفسيات الفلسطينيين وعلى مجتمعهم؟ أعلّى هذه المقاومة أن تكون دوماً محكومة بالمبادئ الأخلاقية والقانونية؟

أحد مراجع الشيعة في العالم، وواحد من كبار فقهاءها. وُلد في النُجف من أسرة لبنانية هاجر إلى لبنان، وهو من أبرز الشخصيات الجهادية المؤثرة في «الحالة» الإسلامية هنا. تعرّض لمحاولات اغتيال عدة، كان أبرزها تلك التي أقرت بها السي.أي.أي وسقط فيها حوالي ٨٠ شهيداً. له عشرات الكتب في الفقه والسياسة والشعر.

السيد محمد حسين فضل الله

١ - عن أهميّة هذا البعد:

عندما نريد أن نتحدث عن البعد الأخلاقي لأيّ موقع من المواقع التي يتحرك فيها الإنسان، فإنّ علينا أن نسأل: هل الأفق الأخلاقي ينطلق في عالم تجريديّ يفتتح على العنوان ليحرّكه في كلّ مفرداته بعيداً عن حركة الواقع؟ أم أنّ الأخلاق مهما انطلقت في عالم المثال فإنّها تبقى ضمن حركة الإنسان في الواقع، بحيث لا يُمكننا أن نُبعدها عن هذا الواقع لأنّ الإنسان هو نتاجه في كل وجوده؟

لو أردنا أن ننظر إلى الحرب نظرةً تجريديّةً في المفهوم الأخلاقي فإننا نرى أنّها عملية غير أخلاقية لأنها تؤدي إلى قتل أكبر عدد من الناس وإلى تدمير اقتصادهم وتدمير كثير من جوانب حياتهم، الأمر الذي يمثّل قيمةً سلبيةً في حياة الإنسان. ولكننا حين نضع الأمور في ظروفها الواقعية نجد أنّ شرعية الحرب تنطلق من دراسة مقارنة بين النتائج الإيجابية والنتائج السلبية، وخصوصاً إذا عرفنا أنّ عالماً - أي عالم الوجود الإنساني - هو عالم المحدود لا المطلق: فلا يمكنك أن تريح شيئاً إلا إذا خسرت شيئاً في مقابله. إنّ أخلاقية الحرب، تبعاً لذلك، ستأخذ شرعيّتها من غلبة الجوانب الإيجابية في مصلحة الإنسان على الجوانب السلبية، بحيث تصغر هذه الجوانب أمام تلك. وهذه هي حال كلّ الأمور التي يقف فيها الإنسان بين عنصر سلبي وآخر إيجابي. إنّ الحرب تأخذ شرعيّتها من شرعية الأهداف الكبرى التي تترتب عليها: فكلما كان الهدف كبيراً، بما يعني إنسانية الإنسان، كانت الحرب شرعيةً.

في ضوء هذا ندخل إلى المسألة الفلسطينية لنطرح السؤال التالي: هل مسألة تحرير فلسطين هي مسألة أخلاقية، أم هي ضدّ الأخلاق؟ ربّما يجد اليهود في الجواب عن هذا السؤال الفكرة التي تقول إنّ فلسطين هي أرض الميعاد، وهي أرض يهودية منذ القديم - على أساس الأساطير اليهودية - احتلها العرب، والواجب

الأخلاقيّ تحريرها من العرب لا اليهود. ولكن في الواقع الإنسانيّ البعيد عن تهويل الأساطير يمثّل تحرير فلسطين قضيةً أخلاقيةً بالنسبة إلى الفلسطينيين والعالم العربي والإسلامي، انطلاقاً من أنّ هذه الأرض كانت أرضاً مملوءةً بالشعب، لا أرضاً بدون شعب كما كان يتحدث اليهود قبل احتلالهم فلسطين. إنّ هؤلاء الناس الذين كانوا يسكنونها كانوا متجذرين فيها على مستوى القرون، وليست هناك أي قيمة حضارية ترى أنّ سكّنى شعب من الشعوب قبل آلاف السنين تبرّر لهم أن يطردوا الناس الذين يسكنونها قبل مئات السنين - هذا إنّ كانت فكرة اليهود الصهاينة في الأساس صحيحةً لأنّها قد لا تكون صحيحةً في معناها السكانيّ والإنسانيّ.

إنّ مسألة استعادة الفلسطينيين لأرضهم التي عاشوا فيها هي مسألة إنسانية/أخلاقية، لأنّ من حقّ الإنسان أن يبقى في أرضه وأن يعود إليها وأن يحكمها ويعيش فيها إنسانيته وعزته وكرامته. ولذا فإنّ حركة الحرب، في كل مفرداتها وخطوطها، تخضع لحاجات الهدف الكبير، لأنّ مفردات الحرب تأخذ شرعيّتها من خلال شرعية الهدف الكبير. ولذلك فإنّ كل مفردة تتصل بالنتائج الحاسمة لتحقيق الأهداف الكبيرة تُعتبر مفردة أخلاقية، بالرغم من السلبيات التي قد تُنتج إلماً إنسانيةً هنا ومشاكل إنسانيةً هناك؛ ذلك لأنّ المسألة - كما ذكرنا - هي المقارنة بين السلبيات والإيجابيات في ما هي العناوين الكبرى للقضية التي تعطي للأشياء شرعيّتها.

إننا نعتقد أنّ الأخلاق لا بدّ أن تدخل في قيمة كلّ عمل إنسانيّ. ولكن القاعدة الأخلاقية ليست في المطلق بل في المحدود، والمحدود يفتح على المقارنة بين السلبيات والإيجابيات. فكلما كانت الإيجابيات أكثر كان العمل أخلاقياً؛ وكلّما كانت السلبيات أكثر كان العمل غير أخلاقيّ.

٢ - عن ماهية المدني:

التوراتي الذي لم تُعد له واقعية في ذهن أغلب اليهود في مناطق ٤٨. هذا من جهة. كما أن أغلب هؤلاء يُعتبرون المستوطنات عبئاً عليهم يكفهم الكثير من الضحايا، والكثير من اقتصادهم وسياساتهم وأمنهم. حتى أننا رأينا بعض المسؤولين من الجيش الإسرائيلي ومن السياسيين الإسرائيليين يتحدثون عن المستوطنات فيقولون إنها أصبحت مشكلة لإسرائيل بدلاً من أن تكون حلاً لها. أمّا بالنسبة إلى الفكرة الأخيرة التي أثارها السؤال فإننا نعتقد أن مرور الزمن، ولو بلغ مئات السنين، لا يُعطي شرعية للغضب.

٥ - عن الحق في استرجاع البيت السليب، الآن أو لاحقاً، وفي استخدام العنف:

ليست هناك أية مدة زمنية تُسقط حقّي في منزلي. وإذا كنا نتحدث عن المنزل فالأمر نفسه يُطبق على الوطن. نحن نعرف في عالم الحضارات أن احتلال بلدٍ معينٍ من قبل قوّةٍ أخرى لا يُسقط حق أهل هذا البلد في تحرير بلدهم حتى لو مضت عشرات السنين. ومن حقّي أن أُصرّ على منزلي لأنه يمثل الحقّ الإنساني والقانوني والشرعي، واستبداله بمنزل آخر كاستبدال وطني بوطن آخر. إن ملكية الإنسان لمنزله، أو حقّ شعبٍ في وطنه، مسألة ليس لها أيّ بديل لا في القانون ولا في الحضارة، إلا برضاه. بل نحن نعتقد أن الإنسان إذا كان من حقّه أن يتنازل عن منزله فليس من حقّ الشعب أن يتنازل عن وطنه، لأنّ الوطن ليس ملك الناس في هذه المرحلة الزمنية أو تلك بل هو ملك الأجيال كلّها.

كما أن تنازل إنسان عن منزله للمحتلّ مقابل منزل آخر لا يجوز إذا كان ذلك يؤدي إلى إضعاف مسألة التحرير. وقد ورد عندنا في بعض الكلمات الماثورة في تفسير قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَالْمُؤْمِنِينَ﴾ عن الإمام جعفر الصادق أنه قال: «إنّ الله فوّض إلى المؤمن أموره كلّها ولم يفوّض إليه أن يُذل نفسه.» ليس من حقك أن تُذل نفسك، من خلال إنسانيتك أو من خلال ارتباط عزتك بعزة أمتك. ولذلك فإنّ بيع أيّ فلسطيني أرضه ومنزله لليهود يمثل خيانة للأمة باعتبار أنّ منزله وأرضه جزء من الأرض الفلسطينية التي لا بدّ للجميع أن يحافظوا عليها، لأنّ أيّ قضم لهذه الأرض ولو بطريقة تجارية يؤدي إلى قضم الأرض كلّها. إنّ المسألة هي في المبدأ لا في التفاصيل.

٦ - عن الباص المليء بالمستوطنين:

♦ أ - قلنا إنّ الاستيطان حالة احتلال من قبل المستوطنين، وبذلك يكون المستوطنون حالة عسكرية. ونحن ندرس المسألة ونرى أنّ الطريقة الوحيدة لإقناع هؤلاء المستوطنين بالجلء عن المستوطنات هي إفقادهم الأمن في مستوطناتهم، فإنّ المسألة تتصل بأخلاقية مسألة التحرير. وعند ذلك لا تكون ثمة مشكلة في العمل العسكري المذكور في سؤالكم. إنّ المجاهدين الذين يُقصفون هذه السيارة لا يريدون قتل المستوطنين فيها بل قتل أمن المستوطنين، كما تفعل إسرائيل بقتل أمن الفلسطينيين.

إنّ الإنسان المدني هو الإنسان الذي لا يُشارك في عمل عسكري بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا يؤيد بالوسائل السياسية والاجتماعية والمالية العمل العسكري بحيث يكون واحداً من جيش اجتماعي احتياطي للجيش العسكري. نقرأ في بعض الكلمات الماثورة عندنا في كلمة للإمام عليّ: «الراضي بفعل قوم كالدأخل فيه معهم، وعلى الدأخل إثمان: إنّ الرضى وإثم العمل.» وورد عندنا في بعض الأحاديث: «الظالم، والراضي بالظلم، والمُعِين له، شركاء ثلاثتهم.» ونقرأ في نصّ للإمام عليّ عليه السلام يقول: «إنّ ما يجمع الناس الرضى والسخط، وإنّ من عقر ناقة ثمود رجل واحد. فعمهم الله بالعذاب لما عمّوه بالرّضى. فقال: فعقروها فأصبحوا نادمين.»

إنّ الإنسان الذي يؤيد محتلاً ويشارك في عملية تأييده بكل الوسائل هو إنسانٌ مشاركٌ للمحتل. ولعلنا نأخذ فكرة ممّا نقرأ عنه من استطلاعات الرأي في الكيان الصهيوني، التي تؤيد ما تقوم به الحكومة الصهيونية من أعمال وحشية ضدّ الفلسطينيين، فنرى أنّها هي التي أعطت القوة للحكومة الصهيونية وللجيش الصهيوني، وبذلك تكون مشاركة له مشاركة فعلية. ولذا نحن نعتبر أنّ كلّ من يشارك في دعم حُكم الاحتلال وجيش الاحتلال بمختلف الوسائل السياسية والاجتماعية والمادية هو إنسانٌ غير مدني. هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإننا نعرف أنّ أغلب اليهود الموجودين في فلسطين المحتلة (ما عدا الأطفال) هم جنود في الجيش الإسرائيلي. إمّا جنود فعليون أو جنود احتياط. ولهذا فإنّ ٧٠ أو ٨٠٪ من اليهود الموجودين هناك عسكريون لا مدنيون.

٣ - عن ماهية المستوطنين:

أولاً الطفل عند اليهود هو من كان أقل من ١٣ سنة. ولذلك لا يُعتبرون الفلسطينيين الذين يزيد عمرهم عن ١٣ سنة أطفالاً. هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإنّ هؤلاء المستوطنين قد احتلوا أرضاً فلسطينية، وطردوا بمساعدة حكومتهم أهلها. ونحن نعتبر أنّ الاحتلال عملٌ عسكري، وأنّ كلّ من يمارس الاحتلال الفعلي على الأرض هو شخصٌ عسكري. فإذا أضفنا إلى ذلك أنّ المستوطنين كلّهم أو في أغلبيتهم مسلحون كجنود احتياطيين للجيش الإسرائيلي فإنّ ذلك يعني أنّنا لا نستطيع اعتبارهم مدنيين.

٤ - عن الفرق في المبدأ بين المستوطنين ويهود ٤٨:

إنّ هذا المستوطن الذي تذكرونه في سؤالكم يحاول أن يتحدث عن المسألة بحسب الإيديولوجيا اليهودية التي تُعتبر كلّ فلسطين أرضاً يهودية. ولكنّ معظم اليهود القيمين في أراضي ٤٨ يُعتبرون أنّ إسرائيل هي هذه الأراضي فقط؛ وأمّا الأراضي المحتلة عام ٦٧ فإنّهم أو معظمهم لا يُعتبرونها - على الأقل من ناحية رسمية - أرضاً إسرائيلية بل هي أرض محتلة أو أرض متنازع عليها. إنّ المستوطن في سؤالكم يحاول أن يُرجع المسألة إلى الجانب

الكيان الصهيوني أن حكومتهم لن تستطيع أن تجلب لهم الأمن ولن يحصلوا عليه في واقعهم المدني والعسكري. عند ذلك ترتبط هذه المسألة بمسألة الحرب على الأمن الإسرائيلي ولا ترتبط بقتل المدنيين هنا أو هناك - إن كان هناك مدنيون.

إنّ مَسْأَلَةَ لا بدّ أن نلاحظها، وهي أنّ الفلسطينيين حُوصِرُوا في زنازة أمنيّة لا يملكون التحرك في داخلها. ولذلك فإنّ حركتهم في العمليّات الاستشهاديّة داخل مناطق ٤٨ هي حركة من أجل التخلّص من حالة الانطواء بهدف الدفاع عن أمنهم وذلك بإسقاط الأمن الآخر. إنّ المسألة هي مسألة حرب؛ ونحن نقرأ: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ كما جاء في كتاب الله. ونقرأ في السنّة: «ما من شيءٍ إلّا وقد أحلّه الله لمن اضْطُرَّ إليه».

٨ - عن مبدأ «العَيْنِ بِالْعَيْنِ»:

إنّ مسألة «العَيْنِ بِالْعَيْنِ» تتصلّ بالجانب الشخصي. فلو افترضنا أنّ شخصاً قتل مدنيّاً ممّا فليس لنا أن نقتل مدنيّاً لا علاقة له بقتل ذلك المدني. إنّ عمليّة العَيْنِ بِالْعَيْنِ هي عمليّة القصاص. والقصاص يتصلّ بالجانب الشخصي، لا بما يتجاوز الشخص المجرم. لكنّ العبارة التي نطق بها الفلسطينيون في سؤالكم تمثّل خطأً سياسياً. فقد كان عليهم أن يقولوا: إنهم يقتلون أمننا، فمن حقنا أن نقتل أمنهم. وإذا كانوا يعتقدون أنّ قتل مدنيّاً مبرّر من باب مقتضيات الحرب، فعليهم أن لا يتعدوا من قتل مدنيّهم بحسب مقتضيات الحرب أيضاً. إنّنا نحارب حرب تحرير، فمن الطبيعيّ أنّ حرب التحرير قد تسقط المدنيّين من هنا وهناك.

إنّ علينا أن نحسن الكلمة التي نقولها، حتى في المسألة السياسيّة والأمنيّة، لكي لا يجد العدو مبرراً لأن يحاربنا بكلماتنا. يقول الله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾. إنّ الحرب السياسيّة والإعلاميّة هي أعلى أنواع الحرب، وعلينا أن نحسن حربنا ضدّهم في المسألة الإعلاميّة والسياسيّة كما نحسن حربنا ضدّهم في المسألة العسكريّة. ولعلّ مشكلة العرب أنّهم لم يحسنوا الحرب الإعلاميّة والسياسيّة، بل كانوا يُطلقون كلماتهم عشوائياً بما يجعل للعدوّ فرصة لأن يثير العالم ضدنا بسبب بعض العبارات التي توحى بخلفيات غير إنسانيّة (مثل «رمي اليهود في البحر»، و«إبادة اليهود...»). إنّ معركتنا حضاريّة مع اليهود، ولذلك لا بدّ أن نختار أسلحتنا الإعلاميّة والثقافيّة كما نختار أسلحتنا العسكريّة.

٩ - عن استهداف الإسرائيليين المتطرفين:

لقد أجبنا عن هذا السؤال. ونضيف: إنّ كلّ من يحارب، وكلّ من يحرّض، وكلّ من يؤيّد ويدعم، هو عسكريّ يشارك ويدعم ويقوّي عمليّة الاحتلال. ولذلك فمن حقنا أن نحارب.

♦ ب - لا أعتقد أنّ قتل الأطفال بالذات، إذا كانت السيّارة سيّارة أطفال أو طلاب، مبرّراً في نفسه، لأنّ هؤلاء لا ذنب لهم في ذلك الاستيطان. ولكن يُمكن إيجاد بعض الأجواء التي تُشعر المستوطنين بأنّ أطفالهم ليسوا في مأمن، كأن يتمّ تعطيل السيّارة أو تهديدها من دون أن يقتل الأطفال فيها.

أمّا المسؤولون - في حال إصابة أحد الأطفال - فهم الإسرائيليّون لأنهم هم الذين احتلّوا المستوطنات، ونقلوا الناس بأطفالهم ونسائهم إلى هذه الأرض، فأدخلوهم في حركة الحرب بين المحتلّ والمجاهدين.

أمّا بالنسبة إلى سؤالكم عن دور أميركا، فإنّني أعتقد أنّها تتحمّل مسؤوليّة كلّ إسرائيل، سواء في احتلالها أراضي ٤٨ أو في كلّ سياستها الاستيطانيّة، بالرغم من صدور بعض الكلمات الحيّة الخجولة التي تستنكر المستوطنات ولكنها لا تمارس عليها أيّ ضغط بالمستوى الذي تمارس فيه الضغوط ضدّ السلطة الفلسطينيّة. إنّ أميركا دولة منافقة في المسألة الفلسطينيّة: فهي تعطي المواقف الداعمة والأسلحة الفتاكة للإسرائيليين، وتعطي العرب والفلسطينيين الكلمات!

إما إذا أُصيب أحد الأطفال مصادفةً في عمليّة من عمليّات التحرير، فذلك يكون أمراً طبيعياً في حركة الحرب. وهذا أمر تتحدّث به كلّ حضارات العالم، بشرط ألا يكون قتل الأطفال متعمداً.

♦ ج - قلت إنّ المدني هو الذي لا يشارك في دعم العمل العسكريّ مباشرة أو غير مباشرة، أو في دعم العمل السياسيّ الذي يؤدي إلى إطلاق العمل العسكريّ. ولهذا يصعب جداً أن نجد امرأة في الكيان الصهيوني أو المستوطنات لا تمثّل حالة عسكريّة.

♦ د - لا أغيّر إجاباتي السابقة بالنسبة إلى «الشيوخ»، ولاسيّما أنّ أكثر الشيوخ كانوا شباناً مقاتلين، وربّما هم يعطون الخبرة للشباب. أليس شارون وبييريز من الشيوخ؟ بل إنّ أغلب الذين يحكمون الكيان الصهيوني هم من الشيوخ الذي تطلّخت أيديهم بدماء عشرات الألوف من العرب والمسلمين. حين نتحدّث في العادة عن عدم إصابة الشيوخ فالمقصود الشيوخ المسالمون الطيبون الذين يعيشون في عزلة عن ساحة الصراع.

٧ - عن استهداف المدنيّين داخل مناطق ٤٨، وما إذا كان المصابون «ضراً ملازماً»:

حين نضع هذه المسألة في الدائرة السياسيّة، وهي أنّ إسرائيل تمثّل قوّة عسكريّة تفوق قوّة المنطقة بأسرها، ونرى أنّها تستعمل هذه القوّة ضدّ الفلسطينيين بحيث تحاصرهم من جميع الجهات باليآتها العسكريّة من أجل أن تقتل كلّ الأمن الفلسطينيّ لدفع الفلسطينيين إلى الاستسلام وإلى القبول بـ «الدولة» المسخّ، فإنّ الخطّة الفلسطينيّة هي قتل الأمن الإسرائيليّ وإفهام الناس في

١٠ - عن أم حلمي الآخذة بالثأر:

إنَّ عملها سيكون شرعيًّا لأنَّ الله يقول: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾. ويقول أيضاً: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾. ولكنَّ المسألة أنَّ القضاء في إسرائيل يَسْتَبطن في داخله أنَّ لا احترام لأيِّ فلسطيني، حتى لو كان طفلاً. ولذلك فإنَّ الأحكام التي تُصدَّر بطريقةٍ مخفَّفةٍ أو ما أشبه ذلك إنما هي لذرِّ الرماد في العيون وللإيحاء أمام العالم بأنَّ هناك «قضاء» في إسرائيل.

١١ - عمَّا إذا كان قتلُ أطفال فلسطينيين يسلكون طريقاً لـ «الإرهابيين» عملاً مبرراً:

إنَّني أعتقد أنَّ ما تعرَّض له أولئك الأطفال شكلٌ من أشكال الإرهاب، بل إنَّ كلَّ ما قامت به إسرائيل إرهاب. نحن لا نعتبر أنَّ حرب إسرائيل بوضع العبوة للناشطين أو للأطفال حربٌ مشروعَةٌ، وإنما هي حرب إرهابية لأنها ضدَّ الفلسطينيين الذين يدافعون عن أرضهم. إنَّ وضع إنسانٍ عسكريٍّ عبوةً ناسفةً في أرضٍ يلعب فيها الأطفال بشكلٍ عامٍّ استهدافٌ للأطفال ولو بنسبة ٧٠ أو ٨٠٪

. إنَّه ليس خطأً بل عملٌ متعمَّدٌ، لأنَّ على الإنسان أن يحتاط للأطفال إذا كان لا يريد قتلهم.

١٢ - عن تأثير المقاومة المسلحة على الفلسطينيين:

من الطبيعي أنَّ المقاوم حين يضع في حسابه مسألة تحرير أرضه التي تمثِّل تحرير إنسانه فإنَّ كلَّ ما يقوم به يمثِّل عملاً أخلاقياً في وجدانه الإنساني. أمَّا ماذا يحدث في المستقبل بعد تحرير الأرض فالفلسطينيون بشرٌ كبقية البشر، وهم جنودٌ تحريرٌ كجنود التحرير في البلدان الأخرى: قد يُخطئون وقد يصيبون، وقد يُحرفون وقد يَسْتقيمون. ومن الطبيعي أن تترك الحرب آثاراً سلبية أو إيجابية. ولكنَّ مهما كانت النتائج في المستقبل فإنَّ ذلك لا يُمنع أن نعتبر أنَّ عملية التحرير بكل مفرداتها عملية أخلاقية/إنسانية. خلاصةً حديثنا هي أنَّ الآخرين حين يُثيرون أماننا الأبعاد الإنسانية في الوقت الذي يُمسكون فيه بخناقنا؛ وحين يتحدثون عن القيم التي سحَقوها وعن الأخلاق التي أهدروها؛ حين يفعلون ذلك كلُّه فإننا نقول لهم: نحن ننتقل من القاعدة الأخلاقية ولكن الواقعية التي لا تعيش في المثال. لن نسمح لهم أن يقيّدونا بأخلاقنا وقيمتنا، بل نريد أن نوَكِّد أنَّ أخلاقنا لا تبتعد عن الواقع ولكنَّها لا تُسقط أمام الأمر الواقع!

بيروت

نور من فنكلستين

أستاذ العلوم السياسية في جامعة ديپول في شيكاغو، وأحد أبرز المثقفين الأميركيين عداء للوبي الصهيوني. من كتبه: صناعة الهولوكوست، وصعود فلسطين وأفولها.

ماذا كانت سَنَفَعَل مجموعة من الرجال البيض لو كانت في موقع هؤلاء الهنود تماماً؟»

٤ - ٥ - عن الفرق في المبدأ بين المستوطنين ويهود ٤٨؛ وعن الحق في استرجاع البيت السليب الآن أو لاحقاً، وفي استخدام العنف:

كلُّ طالب في المدرسة يَعْرِف القَوْل المأثور: Might doesn't make right [القوة لا تَصْنَع حقاً]. ولهذا فإنَّ المرء لا يملك حقاً شرعياً في أرض استولى عليها بالقوة، وهذا مبدأ أقرَّ في المقطع الذي يتقدّم قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢. ومع ذلك فمن الصحيح أيضاً أنَّ القوة مع مرور الوقت تَصْنَع حقاً بالفعل. ولو لم يكن هذا هو واقع الأمر لكان «الحق» يتطلّب تهجيراً هائلاً للسكان وإعادتهم إلى مساقط رؤوسهم. لقد كان هتلر مُصيّباً حين قال إنه «لم تكن ثمّة أمكنة لا سيّد لها... والمهاجم دائماً يلقى معارضة من المالك.» إنَّ كثيراً من الناس يعيشون الآن حيث يعيشون لأنَّ أجدادهم في الماضي البعيد، أو في الماضي الذي ليس بذلك البُعد، احتلُّوا الأرض عنوةً. والمفارقة هي أنَّ الفلسطينيين والصهاينة معاً يرفضون مبدأ أنَّ القوة في النهاية تَصْنَع حقاً: الفلسطينيون يرفضونه لأنَّه يشرِّع الدعوى الإسرائيلية في جزء من فلسطين، والصهاينة يرفضونه لأنَّه يَنزِع الشرعية عن دعواهم في فلسطين حين جاءوا إليها في بداية القرن العشرين. الأدبيات الصهيونية تسمي المطالبة بيهودية فلسطين، لكون اليهود طردوا منها قسراً قبل ألفي عام، «حقاً تاريخياً.» ولكنَّ هذا «الحق» ليس حقاً ولا تاريخياً. فهو ليس تاريخياً بقدر ما يُبطل ألفي عام من الوجود غير اليهودي في فلسطين، أو ألفي عام من الوجود اليهودي خارجها. وهو تَوَقَّف عن أن يكون حقاً بعد مرور ألفي عام. متى يتوقَّف «الحق» عن أن يكون «حقاً»؟ متى تصبح «القوة» «حقاً»؟ هذان سؤالان لا تُمكن الإجابة عنهما بشكلٍ مجرد.

١ - عن أهميّة هذا البُعد:

لا معنى لفصل الاهتمامات الأخلاقية عن الاهتمامات العملية والقانونية: فالتشريع اللاأخلاقي لا يُمكن أن تكون له منزلة قانونية حقيقية، كما أن العمل اللاأخلاقي لا يمكن إلا أن تكون له تبعات عملية سلبية.

٢ - عن ماهية المدني:

لا جواب.

٣ - عن ماهية المستوطنين:

شعوري الخاص هو أنَّ المستوطنين أهدافاً مشروعةً للمقاومة المسلحة. فإذا اقتحم أحد البالغين منزلك بصورة غير شرعية واستولى عليه، فإنَّ لك الحق في أن تطرده بالقوة. تجدر الملاحظة - بغض النظر عن المسائل القانونية المعقدة - أنَّ ذلك هو إجماع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة [مناطق ٦٧]. فحين أصدرت منظمة «بتسليم» تقريراً يدين الفلسطينيين لاستهدافهم المستوطنين الإسرائيليين، شجبت كلُّ منظمة جماهيرية فلسطينية تقريباً ذلك التقرير. إنَّ الأحكام الأخلاقية لا تعدو في الغالب أن تكون حُدوساً سليمة. ولا أرى سبباً للشك في حدس الفلسطينيين الناشطين في قضايا حقوق الإنسان، الذين أعرف كثيراً منهم وأجلهم إجلالاً عظيماً. لقد كان مألوفاً أن يُدان الأميركيون الأصليون [الهنود الحمر] الذين يقاومون بعنف غزوات المستوطنين الأوروبيين على الحدود، فيوصفوا بـ «المتوحّشين» - وهو المعادل في تلك الأيام لكلمة «الإرهابيين.» وأجابت هيلين هانت جاكسون، وهي مدافعة صلبة عن حقوق الأميركيين الأصليين في ذلك الزمن، بالقول إنَّ «الهنود الحمر الذين ارتكبوا تلك الفظائع إنَّما كانوا ببساطة يطردون بالقوة رجالاً سبق أن اغتصبوا وسرَقوا أراضيهم، ويقتلونهم أثناء الصراعات الناجمة عن هذا الطرد القسري... تُرى

الوسائل متاحة لو أرادوا ذلك. وعند ثاني الحدين من الطيف ديموقراطية يقوم فيها المواطنون أجمعين عملياً بالتأثير في سياسة الدولة وبالتحرك لتنفيذ هذه السياسة أيضاً؛ وأحد الأمثلة على هذا هو دولة ديموقراطية ذات جيش من المدنيين المجندين تجنيداً إلزامياً. إنَّ المسؤولية الجماعية تزداد زيادةً واضحةً كلما انتقلنا من أحد حدي الطيف إلى الآخر. فإذا التفتنا إلى إسرائيل فإنَّ الدعم الذي يقدمه المواطنون الإسرائيليون لسياسات الدولة الإجماعية، والدور الحاسم الذي يلعبونه في تطبيقها، يعينان أنَّهم يتحملون مسؤوليةً كبيرةً عن الجرائم المرتكبة. ولكنَّ الإقرار بهذا لا يقلل من أهمية التمييز الحاسم بين المدنيين والعسكريين. هل يتحمل الأميركيون الذين كانوا يعملون في مبنى التجارة العالمي في صبيحة الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) جزءاً من المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبتها الحكومة الأميركية، وهي جرائم لا تُعد ولا تُحصى؟ نعم، بلا أدنى شك. ولكن هل يستحقون الموت؟ بالطبع لا. ومن جهة ثانية، ودون أن نفحص في الأسئلة القانونية الشائكة حول «أعمال الانتقام»، فإنِّي أعتقد أنَّ اغتيال وزير في الحكومة الإسرائيلية عَقِبَ قيام إسرائيل المتكرر باغتيال قادة فلسطينيين سياسيين إنما هو انتقام مشروع.

١٠ - عن أم حلمي الأخذة بالنار:

لقد سبق أن أجبت عن هذا السؤال في إجابتي عن سؤال رقم ٣ أعلاه.

١١ - عما إذا كان قتل أطفال فلسطينيين يسلكون طريقاً لـ «الإرهابيين» عملاً مبرراً:

لقد سبق أن أجبت عن هذا السؤال في إجابتي عن سؤال رقم ٦ أعلاه.

١٢ - عن تأثير المقاومة المسلحة على الفلسطينيين:

إنَّ حرمان إنسان حياته، تحت أي ظرف، عملٌ مُفسدٌ أخلاقياً. ويجب - أو يحسن - أن يكون الملاذ الأخير. ولكن أثناء الثورة العربية في فلسطين بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٩ اعترف غاندي نفسه بأنَّ الفلسطينيين «تبعاً للقواعد المقررة حول الخير والشر» يملكون الحق في استعمال القوة العنيفة لمقاومة الاحتلال الأجنبي. كما أنَّ قرارات الأمم المتحدة تكرر هذا المبدأ نفسه. ولهذا فإنَّ الفلسطينيين يملكون حق استخدام القوة المسلحة. ولكن على المرء ألا يتظاهر بأنَّها ليست من دون تبعات مُضرة. هناك ناشط فلسطيني (وصديق حميم لي) من الخليل يرثي للانتفاضة الجديدة «عبادتها للموت»، مُشيراً إلى خيبة أمل أطفاله إن لم تحمّل أخبار الصباح نبأ استشهاد أحد الفلسطينيين.

شيكاغو

لقد فضح المؤرخ أرنولد توينبي الدعوى الصهيونية لامتلاك فلسطين على أساس «الحق التاريخي»، فذكر في مجادلة شهيرة أنَّ كل دعوى شرعية تخضع لـ «تشريع يُعنى بسرّيان مفعول الدعوى». وفي ما يختص بالدعوى الفلسطينية في الحق بأراضي عام ٤٨ فإنَّ الإجماع الدولي كما يبدو هو أنَّ ذلك «التشريع» قد انقضى، ولكنّه لم ينقض بالنسبة إلى المستوطنات الإسرائيلية. ولا أستطيع أن أقدم قانوناً صارماً عن سبب ذلك. فلماذا عدَّ الوجود الأوروبي في الجزائر غير شرعي، في حين عدَّ الوجود الأوروبي في جنوبي أفريقيا شرعياً؟ أنا لا أعرف الجواب.

٦ - عن الباص المليء بالمستوطنين:

عدا مسألة الأطفال والشيوخ، فقد أجبت عن هذا السؤال في إجابتي عن السؤال ٣ أعلاه. من الواضح أنَّ الأطفال والشيوخ يندرجون في خانة المدنيين، ولهذا تحميهم المواثيق الدولية التي تُحرم استهداف المدنيين وتضع قيوداً قاسية على استهداف المواقع العسكرية (المشروع استهدافها) حين يشكل هذا الاستهداف خطراً على حياة المدنيين.

٧ - ٨ - عن استهداف المدنيين داخل مناطق ٤٨، وما إذا كان المصابون «ضراً ملازماً» وعن مبدأ «العين بالعين»:

بالنسبة إليّ لا سؤال في هذا الصدد. إنَّ تفجير باصات مليئة بالمندوبين الإسرائيليين عملٌ خاطئ بشكل واضح. ولكن بمقدوري بالتأكيد أن أفهم لِمَ قد يقوم الفلسطينيون - بعد دفعهم إلى حافة الانفجار - بارتكاب فظائع كهذه أو بدعمها. فذات مرّة سألت أمي الراحلة، وهي من بين الناجين من الهولوكوست النازية، عن رأيها حين كانت الأنباء تتسرب أثناء الحرب عن أنَّ الحلفاء يقصفون المدن الألمانية. «كنت أريد للألمان أن يموتوا»، أجابت دونما تردد، «كنت أعلم أنني لن أعيش، فأردت لهم الموت أيضاً. لقد كُنَّا نهلّل لقاذفات الحلفاء. كُنَّا نريد أن يدمروا كل ما هو ألماني. كُنَّا نتمنى لهم الموت كل ثانية في اليوم لأننا كُنَّا نواجه الموت كل ثانية في اليوم.» ولكن أن نفهم لا يعني تماماً أن نعدّ.

٩ - عن استهداف الإسرائيليين المتطرفين:

إنَّ «المسؤولية الجماعية» مفهومٌ معروفٌ جداً. ولكن يُمكن تمييز ثلاث نقاط لا خلاف عليها نسبياً على امتداد الطيف. فعند أحد الحدين ثمة ديكتاتورية لا يملك المواطنون فيها أي رأي في سياسة الدولة، أو هم يتدخلون فيها معرّضين أنفسهم لمجازفة شديدة. وعند نقطة الوسط ديموقراطية تمثيلية يستطيع المواطنون فيها أن يصوغوا سياسة الدولة: قد لا يقومون بهذا فعلاً، غير أنَّ

أسئلة البعد القانوني

المقدمة - تطرح قرارات الأمم المتحدة في ما يخص الصراع العربي - الإسرائيلي مازقاً قانونياً خطيراً كما يبدو. فهي تعترف أساساً بحق إسرائيل في الوجود دولةً يهوديةً، وضمّت حدوداً آمنةً ومعترف بها دولياً، بالرغم من أنّ إسرائيل (وهو ما يُقَرُّ به ضمناً) «المؤرخون الجدد» الإسرائيليون أنفسهم) أنشئت لتكون دولةً استيطانيةً كولونياليةً هجرت عمداً وعن سابق تصوّر وتصميم أكثر من ٧٥٠ ألف فلسطيني، وصادرت بالعنف والاعتصاب معظم أراضيهم وممتلكاتهم، وأحلت أشخاصاً غرباء مكانهم. ولكن إسرائيل قدّمت نفسها بوصفها «ملاً آمناً» لليهود الناجين من الهولوكوست النازية. غير أنّ عصبة الأمم، وبعدها الأمم المتحدة، أخذت الناحية الثانية وحدها في الاعتبار، وتجاهلت - إلى حد كبير - الناحية الأولى، وأقرت للأوروبيين الصهاينة تبعاً لذلك بحقهم في دولة يهودية في فلسطين.

١ - لقد جاء اعتراف الأمم المتحدة بـ «الدولة اليهودية» في أرض فلسطين زمن الانتداب بالرغم من الظلم الفادح الذي ألحقه إنشاء هذه الدولة بالسكان العرب الأصليين في هذه الأرض. فكيف يستطيع القانون الدولي أن يتجاهل هذا الظلم، ويُقر بأن وجود إسرائيل شرعي؟ أتبرر ضخامة الهولوكوست النازية هذا الظلم الذي ارتكبه ويرتكبه من كانوا ضحايا في السابق؟ وماذا عن الفلسطينيين، ضحايا الضحايا: هل سنقدّم لهم التبريرات يوماً ما لنضالهم من أجل تحرير أرض أجدادهم من المحتلين، وذلك بطرد كل اليهود الإسرائيليين من فلسطين التاريخية؟ ولماذا؟

٢ - علاوة على كون إسرائيل قد أنشئت بالإرهاب والتطهير العرقي وتهجير السكان الأصليين، فإنها أيضاً دولة استيعادية حصرية تُميز، دونما حياة، ضد مواطنيها من غير اليهود. فكيف يُنظر القانون الدولي إلى الدول الحصرية الاستيعادية؟ أيمكن للمواطنين الفلسطينيين العرب في إسرائيل [مناطق ٤٨] بشكل خاص أن يؤوّلوا اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل - وهو اعتراف يعتبره أكثر العرب ظالماً صارخاً - بأنه دعوة لكي يتخلّوا عن القانون الدولي ولكي يسعّوا في طلب العدالة باستخدام وسائل مختلفة؟ ولماذا؟

٣ - تُعطي الأمم المتحدة اللاجئين الفلسطينيين حق العودة إلى بيوتهم وأراضيهم الموجودة في ما بات يُعرف بـ «إسرائيل». غير أنّ عودتهم، إن حصلت، ستزِيل الطبيعة اليهودية الحصرية لدولة إسرائيل بإمالة الكفة الديموغرافية (السكانية) لصالح العرب الفلسطينيين. لنفترض أنّ هذه العودة تمت بطرقٍ لاعنفية، عبّر الضغط السياسي المكثف والمتواصل مثلاً، وبعدها أدنى من أعمال إزاحة المواطنين - المستوطنين اليهود من معظم البيوت التي يقطنون فيها الآن (على ما بين إمكانية تحقّقه د. سلمان أبو ستة في بحثه الشامل)، فهل يكون ذلك مبرراً من الناحية القانونية، ولماذا؟ وماذا لو ترافق ذلك مع استخدام العنف: أسيوّر ذلك على تقويمكم؟ ولماذا؟

٤ - لتأخذ الأمور على المستوى الشخصي، ولنفترض أنّ عائلتك أُجبرت، بقوة السلاح، على مغادرة منزلها، واحتلتها عائلة أخرى، فحاولت استخدام كل الطرق القانونية لاسترجاع بيتك السليب دون جدوى. فهل يكون مبرراً لك شخصياً أن تستخدم وسائل عنيفة؟ وإذا افترضنا أنه أثناء الهجوم المسلح على منزلك عمدت إلى مقاومتهم بالسلاح وقتلت المحتلين، فهل يُمكن تبرير فعلتك بأنها دفاع عن النفس؟ وماذا لو قاومتهم بعد زمن من احتلالهم منزلك فهل سيكون مبرراً استخدامك وسائل عنيفة لإجلاء المحتلين غير الشرعيين؟ ولنفترض أخيراً أنّ المحتلين الجدد كانت لديهم «وساطات» قوية، وأنهم نجحوا في كسب أمر من المحكمة يُجيز لهم البقاء في البيت، فهل سيكون مبرراً لك - والحالة هذه - أن ترفض قرار المحكمة وتقاتل بكل الوسائل لاسترداد بيتك؟ ولماذا؟

٥ - حُدّ الآن الحالة التالية: في الخليل عام ١٩٩٦ قتل مستوطن إسرائيلي يعقب مسدسه الطفل الفلسطيني حلمي شوشة. القاضي الإسرائيلي برأ المجرم أول الأمر، زاعماً أنّ الطفل «مات من تلقاء نفسه نتيجة لضغط نفسي». وبعد مناشدات عدّة وضغط من المحكمة العليا، التي وصفت الحادث بـ «القتل الخفيف»، أعاد القاضي النظر في قراره السابق - وكانت الانتفاضة الجديدة محتدمة - فحكّم على القاتل ستة شهور يقضيها في الخدمة الاجتماعية، وبغرامة قدرها بضعة آلاف من الدولارات. والد الصبي اتهم المحكمة بإصدار «إذن بالقتل»، ووثقت منظمة «بتسليم» الإسرائيلية عشرات الحالات المشابهة التي برئ فيها المرتكبون أو تلقوا أحكاماً طفيفة. فإذا قررت

أم حلمي أن تُنزل «حكم العدالة» (من نمط «العين بالعين» في أقل تقدير) بالمستوطن المجرم، فأطلقت النار عليه أثناء قيادته السيارة قرب أرضها، فهل سيكون عملها مبرراً من الناحية القانونية؟ ولماذا؟

٦ - تأمل الحالة التالية: باص مليء بالمستوطنين اليهود يعبر شارعاً في الضفة الغربية مساءً، وعليه إشارات واضحة تدلّ على أنه يخصّ مستوطنين. ولوجود سجلّ طويلٍ من الاعتداءات الدامية والانتهاكات التي قام ويقوم بها المستوطنون، فإنّ غالبية الفلسطينيين تعتبر أنّ كل ما له علاقةً بالمستوطنين تعبير واضح عن الاحتلال العسكريّ لأرض الفلسطينيين بل تهديد مشووم لسلامتهم. فهل يكون مبرراً أن يُقدّم أحد الفلسطينيين أو الفلسطينيين على مهاجمة هذا الباص وذلك من باب «الضربة الوقائية» من أجل حماية نفسه أو نفسها ممن يُعتبرون في نظرهما متعصبين محتلين مسلّحين؟ لماذا؟ الرجاء شرح ذلك.

٧ - الاحتلال العسكريّ غير شرعيّ في مبدأ ذاته. ولما كانت الأمم المتحدة تُقرّ بحقّ الشعب الخاضع للاحتلال في مقاومة هذا الاحتلال بكلّ الوسائل، فأين ترسمون الحدود القانونية لهذا الحقّ؟ أئمة بعض أعمال للمقاومة غير شرعية، أو إجرامية؟ وما هي؟ أيمكن، مثلاً، اعتبار هجوم على باص إسرائيليّ في تل أبيب عملاً مشروعاً من أعمال المقاومة؟ وماذا لو كان الباص في معالي أوديم أو غوش قطيف (وهما مستعمرتان إسرائيليتان يهوديتان قرب القدس وفي غرّة على التوالي)؟ ولماذا؟

٨ - تأمل الآن الحالة التالية: جنديّ إسرائيليّ يُقتل طفلاً فلسطينياً. والد الطفل القتل لم يجد أمامه أيّ خيار قانونيّ عادل، فقرر حرّق منزل الجنديّ مساءً بهدف قتله. وفعلاً قُتل الجنديّ حرّقاً، ولكن قُتل معه أيضاً بعض أفراد عائلته. كيف تقوّم عمل الأب الفلسطينيّ من الناحية القانونية؟ ولماذا؟

٩ - أئمة ظروف معيّنة تُتيح لأمة أو لمجموعة إثنية ما أن تقرر أنّ القانون الدوليّ قد غدا ظالماً أو غير ذي صلة بحقوقها، فتشرّع لنفسها أشكالاً أخرى من العدالة بما في ذلك «عدالة»

العين بالعين؟ وهل يمكن الافتراض أنّ النظام التشريعيّ

للقوة المحتلة نظام ظالم في مبدأ ذاته، وأنه - من ثمّ - غير ذي صلة بتحصيل حقوق السكان الخاضعين للاحتلال؟ أيمكن النظر إلى مفهوم «العين بالعين» بشيء من الشرعية الدولية؟

ولماذا؟

ريتشارد فالك

أستاذ القانون الدولي والسياسة والعلاقات الدولية
في جامعة برنستون (الولايات المتحدة). له أكثر من
عشرين كتاباً. وهو نائب رئيس الجمعية الأميركية
لللقانون الدولي.

عن المقدمة:

معقولة للحفاظ على أمنها. وهو يفرض على الموقعين على اتفاقيات جنيف واجباً أخذاً خطواتٍ في حال عدم الإذعان الجدي - وهو إجراءً صدته مرتين، وبفعالية، حكومة الولايات المتحدة بالتناغم مع حكومة إسرائيل وبالنيابة عنها.

هناك اعتباراً شاملاً يُطبق على عدد من أسئلتكم. فالقانون الدولي في ما يتعلق بالحرب والمقاومة لا يُسمح أبداً باستهداف المدنيين عن سابق تصور وتصميم. ومثل هذا القيد يُطبق على الحكومات وعلى حركات المقاومة سواءً بسواء. بالطبع لا تتسجم ممارسات الدول مع هذا التحريم. ففي الحرب العالمية الثانية مثلاً استهدف القصف الاستراتيجي للمدن الألمانية واليابانية السكان الأعداء استهدافاً مباشراً؛ وكانت اغتالات المدنيين من خلال عمليات استخبارية حكومية أموراً شائعة في الحرب الباردة وبعدها. كما أن حركات التحرر والمقاومة كثيراً ما وجهت قوتها نحو الأهداف المدنية. ومع ذلك فإن قانون الحرب واضح في هذه الأمور؛ في حين أن المنظورات الأخلاقية والسياسية أكثر غموضاً وغالباً ما تُخرط في تصرف «غير قانوني» من أجل تحقيق «العدالة» عبر الثأر، أو تتبنى نظرة تقول بـ «الضرورة العسكرية» التي تبرر سياسياً استهداف المدنيين.

والحق أن الرواية التاريخية التي تُعتبر «صحيحة» إنما هي من منظور القانون رواية ذاتية بالأحرى. والأسئلة المطروحة أمامي تُفترض مسبقاً حقائقاً معينة تحظى بجدلٍ حادٍّ. سأجيب بحسب قدرتي، مشيراً إلى المصاعب التي تواجهني في طريقة طرح السؤال.

١ - عن تجاهل القانون الدولي لمصير الفلسطينيين بعد قيام إسرائيل:

هذا السؤال يخلط قضايا القانون بمسائل الأخلاق والسياسة، وربما كان هذا الخلط ممّا يتعدّر تجبُّه. فمن الناحية القانونية

من المهم أن نميّز بين الأساس القانوني للمطالب الفلسطينية الخاصة بتقرير المصير من جهة، و«عملية السلام» من جهة ثانية، والمسائل المتعددة المتعلقة بحقوق الفلسطينيين في المقاومة من جهة ثالثة، نظراً إلى وجود بُنية احتلال تعسّفية في القدس والضفة الغربية وغزة. إن القانون الدولي هو بوضوح إلى جانب المطالب الفلسطينية في ما يتعلق بالمسائل الأساسية المرتبطة بحق الفلسطينيين في بناء دولة، وبحقوق اللاجئين، وبوضع القدس، وبالمستوطنات الإسرائيلية، وبحق الفلسطينيين في المياه. وقد تكرّر إثبات ذلك بفضل قرارات للأمم المتحدة مدعومة بأغلبية ساحقة من الأعضاء. ويشاطر خبراء القانون الدولي الحياديون هذا التقويم. ولكن هذه الحقيقة عُمّ عليها في إطار أوسلو التفاوضي الذي أُطلق عمليةً مقيضةً محكومة بتباينات في قوة الأطراف المتفاوضة وباستبعاد اعتباراتٍ دوليةٍ مهمةٍ من هذه العملية (مثلاً: الانتهاكات الفاقعة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ من جراء إنشاء مستوطنات غير شرعية، والعقوبات الجماعية، والإعدامات غير القانونية). لقد أتاح منطلق أوسلو لـ «الوقائع على الأرض» أن تشكل جزءاً من الأساس المعتمد لـ «الحل الواقعي». وهذه هي النقطة الجوهرية في ما يختصّ بالبُعد القانوني للمواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية: إن احترام القانون الدولي، لا سياسات القوة، كان سيعرّض موقف الفلسطينيين حيال القضايا الجوهرية، ويؤدّي إلى مفاوضات سلام حقيقية حول السبل العملية لإنجاز الحقوق الفلسطينية.

أمّا حين يتعلّق الأمر بحق المقاومة في سياق احتلالٍ قاعمٍ ومتداولٍ كالذي يتواصل منذ عام ١٩٦٧، فإن القانون الدولي أقلُّ وضوحاً بكثير إزاء طبيعة هذا الحق بل - وهذا هو الأهم - إزاء حدود ممارسة هذا الحق. القانون الإنساني الدولي الخاص بالاحتلال العسكري يُعطي القوة المحتلة حريةً كبيرةً في اتخاذ إجراءاتٍ

إنشاء دولةٍ تُستند إلى معتقداتٍ إثنيةٍ أو دينيةٍ. ولهذا ليست إيران، بوصفها دولةً إسلاميةً، دولةً غيرَ شرعيةٍ؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى دولٍ أخرى. صحيح أن دولة إسرائيل كانت ثمرَةَ الاستيطان، ولم تكن خيارَ السكّان الأصليين، غير أنه يبدو أقرب إلى الاستحالة - مع مرور الزمن والسيطرة الفعلية الإسرائيلية على أراضي «الخط الأخضر» - قلبُ العملية التاريخية بالوسائل القانونية أو الدبلوماسية، وليس هناك احتمالُ قلبها بالكفاح المسلح. بل الواقع أن ممثلي الشعب الفلسطيني، منذ انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨، قد قبلوا شرعية إسرائيل بحدود ما قبل ١٩٦٧ دولةً يهوديةً. المسألة الوحيدة ذات الصلة هي ما إذا كان قد تمّ الحديث بما فيه الكفاية عن حقوق من هم غيرُ مخولين أن يتمتعوا بها [عرب ١٩٤٨]، وعن مسألة حقوق اللاجئين. ومرةً أخرى يُنظر إلى إسرائيل على أنها تُعامل مواطنيها الفلسطينيين بطرقٍ مقبولة بشكل عام (بالرغم من بعض الشكاوى الخطيرة العالقة الناشئة عن كونهم في موقع الخضوع، وهو ما يجعل من الفلسطينيين العرب القاطنين في إسرائيل مواطنين من الدرجة الثانية). وتقويم وضع هذه الشكاوى يُزداد تعقيداً بسبب التصوّر العام بأن مواطني إسرائيل الفلسطينيين يفضلون الاحتفاظ بمنزلتهم هذه على أن يَحْتاروا أن يكونوا مواطنين في دولة فلسطينية عديدة. ومن جهةٍ أخرى هناك أسبابٌ عدة تدفع الفلسطينيين من داخل إسرائيل [مناطق ٤٨] وخارجها إلى أن يَشعروا بالتشاؤم التهكمي والغضب حيال عجز القانون الدولي باستمرار عن حماية حقوقهم الأساسية. فلقد أظهرت الأمم المتحدة إرادةً ضعيفة، وقدرةً أضعف، على حماية الحقوق الفلسطينية بموجب القانون الدولي. وقراراتها لصالح المطالب الفلسطينية يزداد تجاهلها من قبل الفلسطينيين داخل إسرائيل [أراضي ٤٨]، وتُعرض لتجاهل أكبر من قبل الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي [أراضي ٦٧] أو القاطنين في المنافي. ويبقى ملاماً أن يتمّ تحديّ وقائع الحياة هذه من منظور القانون والأخلاق معاً، ولكن تُبدو العوائق السياسية أھول من أي وقت مضى. ولذلك ليس مفيداً أن تُفصل الدعاوى القانونية والأخلاقية من سياقها السياسي لأن ذلك يُحيي أمالاً غير مبررة ويَحرف الانتباه عن الأهداف القابلة للتحقق.

٣ - عن حقّ العودة، باللاعنف أو العنف:

إنّ تطبيق حقّ العودة للفلسطينيين مسألة معقّدة جداً. فتمّة قبول دولي واسع بوجهة النظر الإسرائيلية القائلة بأن ممارسة مثل هذا الحق ستدمر هوية إسرائيل بوصفها دولةً يهودية، وبأن على كل دولة مسؤولية الدفاع عن بقائها على قيد الحياة. إن الانعكاسات السياسية لممارسة حقّ قانوني تُعامل عادةً، من وجهة نظر قانونية بحتة، على أنها غير مهمة. ويبدو وفقاً لوجهة النظر هذه أن الفلسطينيين يملكون حقاً في العودة غير مشروط. ولكن يبدو، في الوقت نفسه، أن الفلسطينيين قد يوافقون، لأسبابٍ تتعلق بالفعالية

كانت للمجتمع الدولي المنظم سلطة السماح للانتداب على فلسطين بتقسيمها، بحيث أجاز خلق دولة يهودية. فقد أجازت الأمم المتحدة، وقبلها عصبة الأمم، إنشاء وطن قومي لليهود، ثم أجازتا له أن يتطور إلى دولة، وهاتان حصيلتان صادقت عليهما مع مرور الوقت معظم دول العالم غير العربي وغير الإسلامي. هذه الدينامية المدفوعة سياسياً وأخلاقياً لم تُراعَ ذلك على الفلسطينيين وعلى حقوقهم. فقد نزلت سلسلة عظيمة من المظالم بالشعب الفلسطيني الأصلي، وتوجت بطردهم عام ١٩٤٨. وليس ثمة شك في أن الشعب الفلسطيني عُدب بوحشية وحُرم عملياً من حقوقه الشرعية الأساسية، بما فيها حقّه في تقرير مصيره. أمّا كيف يُصحح هذا الظلم التاريخي في هذه المرحلة فتلك مسألة صعبة. ذلك أن معظم بلدان العالم اعترفت بإسرائيل دولةً شرعيةً، بل إن ممثلي الشعب الفلسطيني المعترف بهم قبلوا منذ عام ١٩٨٨ - وإن على مضض - وجود إسرائيل حقيقةً سياسية وقانونية لا تُقبل الجدل. وأن يُنكر الفلسطينيون هذا الاعتراف بأن يسعوا اليوم إلى قلب ما حدث عام ١٩٤٨ من طرد، فذلك سيُعتبر بشكل عام أمراً غير ذي جدوى من الناحية القانونية والسياسية، وإن يكن مفهوماً من الناحية الأخلاقية. إذ سيكون هذا الإنكار غير ذي جدوى قانونياً لأن الترتيبات المتفق عليها والتي تُثبت عقوداً من الزمن تُعتبر في القانون الدولي بخاصة مولدة للقانونية *generative of legality*، وإن كانت أسس تلك الترتيبات ملوثة من الناحية القانونية. وسيكون هذا الإنكار غير ذي جدوى سياسياً لأن القوى المصطفة للدفاع عن الوضع الحالي أھول من أن يتمّ تحديها بمثل ذلك الأسلوب المباشر والجدري.

٢ - عن إسرائيل دولةً استيعادية:

لم تُخف عن المجتمع الدولي حقيقة أن إسرائيل دولة يهودية، ومع ذلك سمح لها بدخول الأمم المتحدة وعاملها بوصفها دولةً شرعيةً. صحيح أن إسرائيل ألزمت، بناءً على تصويت جماعي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، أن تحترم وتطبق حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين، ولاسيما أولئك المُبعدون عام ١٩٤٨. ولكن ذلك السماح وذاك القرار لم يُربطاً أبداً بالمحافظة عليه، ولا كان وضع إسرائيل داخل الأمم المتحدة مشروطاً أبداً باستعدادها للمحافظة على الحقوق الفلسطينية وفقاً للقانون الدولي. ويمكن القول إن هذا كان قصراً نظراً مأساوياً من طرف الحكومات العربية والداعمين الآخرين للحقوق الفلسطينية [داخل الأمم المتحدة]، ولكن عدم إذعان إسرائيل لهذا القرار يصعب تحديده الآن بأي قدر من الجدية. بل إن السلطة الفلسطينية نفسها بدت غير ميالة إلى طلب «رأي استشاري» في مثل هذه الأمور أو في أمر آخر ذي صلة هو شرعية المستوطنات الإسرائيلية المبنية منذ حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧.

أضف أن إسرائيل قبلت دبلوماسيةً من قبل العالم غير العربي برمته تقريباً. والحق أنه ليس في القانون الدولي ما يمنع شعباً من

الأخلاق الخاصّة، والسياسة. فإذا اتّضح أنّ المقاومة فعالة فستعتبر في العادة ومع مرور الزمن مبررةً في أي إجراء رسمي تال؛ ولكنها إذا فشلت فستبقى مجرّمة لأنّ الوقائع المكرّسة هي التي تضع قواعد اللعبة. إنّ الحكومات تتصرّف غالباً بشكل غير قانوني وغير عادل، حتى في ما يخصّ الحقوق الأساسيّة؛ غير أنّ ذلك لا يُضفي على المقاومة صفةً شرعيّةً. إنّ المقاومة لا تُعتبر دفاعاً عن النفس بالمعنى القانوني إذا كان المهاجم حكومةً تحتلّ أراضيها، وإن كان يُمكن أن تُعتبر المقاومة كذلك من منظور أخلاقيّ. ليس لشعبٍ خاضع للاحتلال حقّ قانونيّ شبيه للتعامل مع المحتلّ وإن كان مستغلاً معتدياً، ولا لمواجهة دفاعاً عن النفس. إنّ المقارنة بمثل هذه الحقوق من أجل حماية المنزل والممتلكات في الحياة المدنيّة الداخليّة لا تصحّ في القانون الدوليّ، ولا يتمنّع الشعب الخاضع للاحتلال بأيّ حقّ قانونيّ في الدفاع عن نفسه حتى لو كانت حقوقه مهدورةً. أقصى ما يُمكن بلوغه هو الحقّ السياسيّ والأخلاقيّ في المقاومة، وهو ما يُمكن أن يعبر عنه بأنّه يولد حقاً شرعيّاً في المقاومة مستنداً لا إلى قانون وضعي بل إلى لامعقوليّ إنكار حقّ الشعب المقموع فيه.

٥ - عن ثار أم حلمي لمقتل ولدها:

هنا أيضاً، وأياً كانت فضاءه هذه الحادثة ذات «الجرميّة» الرسميّة، فإنّها لا تُعطي حقاً قانونياً [للمعتدى عليه] بالاعتماد العنفيّ على النفس. إنّ نظام العلاقات بين الدول هو نظام اعتماديّ على النفس، حيث تملك كلّ دولة خيار تصحيح المظالم اللاحقة بها باللجوء إلى القوّة بل وإلى الحرب أيضاً. في حين أنّ الحكومة داخل الدولة تُمنح احتكار الاستخدام المشروع للقوّة، إلا حين يتصرّف فرداً ما دفاعاً عن نفسه ضدّ هجوم يشنّه المجتمع المدنيّ.

إنّ القانون الدوليّ، عبر اتفاقيّة جنيف الرابعة بشكل أساسيّ، يضع عدّة كوابح على تصرّفات القوّة المحتلّة، ومعظم هذه الكوابح انتهكتها إسرائيل انتهاكاً صارخاً، ولكنّ القانون الدوليّ لا يُعطي ضحايا هذه الانتهاكات حقوق الدفاع عن أنفسهم. إنّ الظروف التي تواجه شعباً يخضع للاحتلال والاستغلال لا يُمكن الدفاع عنها قانونياً، ولهذا فإنّ الأفعال الهادفة إلى حماية حقوقهم يجب أن تستند أساساً إلى اعتبارات سياسيّة وأخلاقيّة. صحيح أنّ ثمة استثناءات أحياناً لاحتكار القوّة في المجتمع المحليّ، وهي الاستثناءات التي تُفرد في بعض الأوقات لـ «جرائم الانفعال» crimes of passion، أو في ضوء المظالم المكابدة، ولكنّ هذا لا يُحدث غالباً جدّاً، ولا يُحدث بالتأكيد في ظروف أزمات الأمن القوميّ. إنّ الدعوى الأخلاقيّة للقتل ثاراً دعوى متماسكة هنا، ولكنها ليست دعوى تُقبلها معظم المنظومات الدستوريّة الحديثة، ومن المؤكّد أنّ لا مكانة لها في القانون الدوليّ في ما يختصّ بأعمال الأفراد المصيبة والمخطئة. إنّ الشعب لا يتمنّع في ظلّ القانون الدوليّ بمنزلة قانونيّة تُمكن مقارنتها بمنزلة فرد في نظام دستوريّ يحترم حقوق الأفراد.

السياسيّة، على ممارسة حقّهم في العودة بحيث لا يؤثر ذلك سلبيّاً إلا قليلاً جداً في هويّة إسرائيل دولةً يهوديّةً. وفي هذا السياق لن يكون القانون الدوليّ إلى جانب الفلسطينيين بالتأكيد فحسب، بل سينالون أيضاً دعماً دولياً أكبر. ولما كان اللاجئون المطرودون يملكون حقاً في العودة وحقاً في أن يعوّضوا عن الخسائر الناجمة عن طردهم غير الشرعيّ، فإنّ استعدادهم للتخلّي عن المطالبة بكلّ مطالبهم سيُفهدهم من دون شكّ سياسياً وأخلاقياً في أيّ عملية سلام عديدة بين إسرائيل وفلسطين. من المهمّ أن تُدرك أنّ إسرائيل تُعتبر قضية اللاجئين بالغة التهديد، ولاسيما إذا طُرحت في شكلها الأقصى كما هو الحال في قرار الجمعية العامّة رقم ١٩٤. إنّ أيّ إصرار فلسطينيّ على الحقوق الشرعيّة للاجئين يرجّح أن يُفرض عائناً سياسياً حاسماً يُتوقّع أن يمنع أيّ عملية تسوية في المستقبل المنظور. ولهذا من المهمّ بالنسبة إلى الفلسطينيين أن يتأمّلوا ما إذا كانت كلفة الإصرار على هذه الحقوق المشروعة جديرةً بالثمن السياسيّ الذي يرجّح أن يدفعوه. ويزداد الواقع الفلسطينيّ تعقيداً، بالطبع، بسبب أولويّات الفلسطينيين المختلفة بحسب ظروفهم المختلفة. وليس ثمة شكّ أنّه يتعيّن أحياناً أن يتمّ التنازل عن حقوق مشروعة من أجل تحقيق أفضل حصيلة سياسيّة يُمكن الوصول إليها. إذا حاول الفلسطينيون أن يُجزوا حقوقهم المشروعة الخاصة باللاجئين باستخدام وسائل لاعنفيةً فذلك سيؤدّي على الأرجح إلى تحديّ إسرائيل تحديّاً جذريّاً. ذلك أنّ القانون هو إلى جانب المدّعين، وإنكاره برغم السياسات اللاعنفية سيُعرض إسرائيل على الأرجح لنقدٍ عنيفٍ ويخلق نوعاً من التآزم داخلها. أمّا إذا تمّ التأكيد على حقوق الفلسطينيين خارج فلسطين بطرقٍ عنفويةٍ فسيكون هناك تعاطفٍ دوليٍّ طفيف في هذه المرحلة مع الجهود الفلسطينيّة، وستُعتبر هذه الجهود من قبل إسرائيل ومعظم المجموعة الدوليّة هجوماً غير مقبول على دولة ذات سيادة، وهو ما سيستحضر حقوق هذه الدولة [إسرائيل] في الدفاع عن نفسها. إذ برغم شرعيّة المطالب الفلسطينيّة المستندة إلى القانون الدوليّ للاجئين، ثمة حريّة تصرّف غير محدودة تقريباً تُعطى للدول لضبط دخول الناس إلى أراضيهم، وليس هناك أيّ إنجاز تقريبيّ لحقوق اللاجئين في مثل هذه الظروف. إنّ إذعان الدول ذات السيادة للقانون الدوليّ في الممارسة العمليّة الدوليّة في ما يخصّ اللاجئين أمرٌ طوعيّ تاماً. ومن المؤكّد أنّ حقوق اللاجئين هي أحد المجالات التي يُفشل فيها القانون الدوليّ في حماية الضعفاء ويتراجع تراجعاً شبة تاماً أمام الممارسة الاعتباطيّة، واللاقانونيّة أحياناً، التي تقوم بها الدول ذات السيادة.

٤ - عن البيت السليب واسترجاعه:

القانون الدوليّ لا يتعامل مع مثل هذه الأوضاع الافتراضيّة، بل يميل إلى تبرئة السلطة الحاكمة لفقدان الأدلة الكافية لإدانتها. إنّ سؤال المقاومة، وحدودها، في هذا المشهد يقع في إطارين:

٦ - عن الهجوم على باص مستوطنين يعبر الضفة:

من جديد، ليس ثمة أساس قانوني في هذه الحالة، مع أن عمل الفلسطينيين [بالهجوم على الباص] - بالنظر إلى تجربة الفلسطينيين السياسية وتعرضهم للاعتداء - متماسك من الناحية الأخلاقية. ولكن حين يكون هدف العنف مدنيون عُزل، أيًا كان المبرر، فإن القانون يميل ميلاً ساحقاً إلى التعامل مع هذا العنف بوصفه مثلاً على القوة غير المسموح بها، أي مثلاً على الإرهاب. إن المستوطنين المسلّحين الذين يحتلون أرضاً فلسطينية، بما يشكل انتهاكاً فاضحاً للمادة ٤٩ (٦) من اتفاقية جنيف الرابعة، لا يمكن أن يُعتبروا «أبرياء» في مشهد الصراع الحالي. ولذلك فإن العنف الموجّه ضدّ المستوطنين والمستوطنات لا يمكن عدّه إرهاباً بالمعنى الصحيح.

٧ - عن شرعية بعض أعمال المقاومة:

إن الافتراض المتضمن في السؤال خاطئ. فليس صحيحاً أن الاحتلال العسكري «غير شرعي في مبدأ ذاته»، أو أن الأمم المتحدة أجازت المقاومة «بكل الوسائل». إن ميثاق الأمم المتحدة يسكّت عن حقوق الشعوب، بما فيها الشعب المستعمر أو الخاضع للاحتلال. ولكن ممارسات الأمم المتحدة قد صادقت بطرق مختلفة على حقوق الشعوب في الكفاح المسلّح ضدّ القامعين الكولونياليين. وتمّ في الأمم المتحدة تثبيت حقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، ولكن من دون المصادقة الصريحة على الكفاح المسلّح الموجّه ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، مع أن إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ مُلزّمة قانونياً بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة بالقوة العسكرية. صحيح أنه إذا كان الاحتلال يُمع ويُفشل في ضمان حقوق السكان الأصليين طبقاً للقانون الإنساني الدولي، ويتجاهل قرارات الأمم المتحدة وسلطتها، فإن ذلك سيعطي نوعاً من الحقّ في المقاومة، وهذا الحقّ يشتمل في الأوضاع الكولونيالية الحقّ في الانخراط في الكفاح المسلّح. ولكن حتى في هذه الحالة، على استخدام العنف ألا يَنْتهك تحريم الاعتداءات المتعمّدة على الأبرياء، الذين يُفهم أن المقصود بهم جمهور الدنيين. أمّا من هم «الأبرياء» في حالة المقاومة الفلسطينية فتلك مسألة تخضع للتأويل القانوني، ولم تُحلّ إلى الآن بأيّ طريقة مثمرة. إن الحجج الأخلاقية والسياسية لتشريع المقاومة الفلسطينية المسلّحة حجج قوية، ولكنها ليست إلا وجهة نظر فحسب. صحيح أن وقّع فهم كهذا للحقوق الشرعية يضع الفلسطينيين في موضع رهيب هو الخيار بين الاستسلام أو الإرهاب - ولا يجدر بأيّ شعب أن يواجه أبداً بمثل هذا الخيار، لأنه يمثل مأزقاً مأساوياً - ولكن، في الوقت نفسه، ليس هناك دعم شرعيّ مسؤول للنظرة التي تقول بأنّ المُخْرَج من مثل هذا المأزق هو السماح بالعنف الموجّه عمدًا ضدّ الأهداف المدنية. وبالنسبة هناك قيّد مماثل يتعلّق باستخدام العنف من قبل الدولة؛ وإسرائيل بهذا المعنى قد اختارت «الإرهاب» سببياً لحفظ «أمنها». لكنّ الإرهاب من طرف أول لا يشرعن الإرهاب من طرف ثان.

٨ - عن تقويم الأعمال الثارية في غياب بدائل قانونية:

هنا أيضاً لا يجيز القانون القتل ثاراً والعدالة «المأخوذة بالذراع» حتى لو كانا موجّهين ضدّ مرتكب الجريمة، وإن كان السياق قد يخفّف العقوبة. إن القانون الدولي لا يتطرق إلى مثل هذه الأسئلة على الإطلاق، إلا من حيث صلّتها بانتهاكات حقوق الإنسان. ومرة أخرى نقول إن غياب «البدايل القانونية العادلة» قد يقدّم تسويغاً أخلاقياً للعنف الانتقامي، ولكنه لا يقدّم أساساً قانونياً. لقد نُصِحَت السلطة الفلسطينية مراراً بالسعي إلى الحصول على إثبات لدعاواها القانونية، وذلك بأن تُطلب إلى محكمة العدل الدولية أن تقدّم لها «رأياً استشارياً»، وهو ما تستطيع هذه المحكمة أن تفعله إذا قدّمت الجمعية العامة مجموعة أسئلة خاصّة بالحقوق الفلسطينية. لكنّ السلطة الفلسطينية رفضت ذلك. والسبب كما يبدو أنها أُخبرت أن نصراً قانونياً ما قد يجعل المتابعة السياسية لإيجاد حلّ للمأساة الفلسطينية أمراً أصعب. إن تقويماً سياسياً لأعمال المقاومة أو الجهود المبذولة لتبرير الدعاوى القانونية يعتمد على ما إذا كانت تفيد في استعادة شيء من العدالة، إمّا برّح تصرف قمعي كهذا أو بإعطاء المجموعة المجموعة ثقة ما بقدراتها في الاعتماد على نفسها. غير أن الصعوبة السياسية هي أن عنفاً كهذا، في ظروف الاحتلال، سيُعتبر استفزازاً يبرّر اتخاذ إجراءات أمنية أقسى وفرض عقوبات جماعية ضارية تُلحق الضرر على الأرجح بأفراد أبرياء إضافيين في الشعب المقومع.

٩ - عن اعتبار شعب القانون الدولي ظالماً:

إنّ خيبات الأمل هذه من القانون الدولي هي ردّ طبيعي على فشل المجتمع الدولي في حماية الشعب الفلسطيني على امتداد فترة تتجاوز خمسة عقود. من الصعب من منظور قانوني أن نقوم السياسات التي تحكّم مثل هذه الخيبات إلا إذا قدّمت أدوات رسمية في الأمم المتحدة تشجيعاً معيناً للكفاح المسلّح. ولكن في هذه اللحظة ليس هناك تحويل قانوني بالمباشرة في نظام أخلاقي مبني على منطق الثار. إنّها مقارنة خطيرة ومتهورّة بشكل عام يتخذها الطرف الأضعف، لأنّ الطرف الأقوى هو دائماً في موقع التصعيد، مُنزلاً بالطرف الأضعف الأمّا أكثر فأكثر. وفي مثل هذه الظروف سيصوّر الطرف الأضعف على الأرجح مسؤولاً عن العنف، ولن يُنظر إليه بعين العطف بالرغم من أنه ضحية ظلم متماطل وإنكار حقوقه الأساسية.

برنستون

أسئلة البعد السياسي

- ١ - في منظوركم ما هي أهمية المقاومة المسلحة في النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال؟ أيُمكن أن يتحقّق التحريرُ من دون هذه المقاومة؟ ولماذا؟
- ٢ - ما كانت أهمية المقاومة المسلحة في تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية؟ أكانت تلك المقاومة أمراً لا غنى عنه، ولماذا؟ ألم تقدم للمجتمع الدولي صورة مشوهة عن الفلسطينيين، بوصفهم خاطي طائرات وإرهابيين متعطّشين للدماء؟ أوكَمْ تُستخدم هذه المقاومة، وبشكلٍ بدأ محتوماً إلى حدٍ كبير، ضدّ فلسطينيين آخرين؟ ألم تبرّر استخدام العنف بين الفلسطينيين لحلّ أيّ خلافٍ كان؟
- ٣ - أيجب على حركة التحرير الفلسطينية أن تكون أكثر حرصاً على البعدين السياسي والأخلاقي لأيّ عملٍ عسكريٍّ مقاومٍ تخوضه؟ ولماذا؟ وإذا أثار عملٌ من أعمال المقاومة المسلحة مخاوفاً من أنه قد ينطوي على أبعادٍ لأخلاقيةٍ ولكنه - في الوقت نفسه - كشفَ عن احتمالات مفيدةٍ سياسياً للحركة الوطنية الفلسطينية، أفيكون مبرراً لهذه الحركة القيامُ بمثل ذلك العمل؟
- ٤ - هل المقاومة المسلحة أصلاً أمراً ممكناً في هذه الحقبة من سيادة قطبٍ واحدٍ على العالم بأسره؟ ولماذا؟ أيُمكن تقليدُ أشكال النضال التي اتبعتها كلّ من غاندي ومانديلا (في سنوات نضاله الأخيرة) هنا في فلسطين؟ ولماذا؟ وهل يُمكن أن يُؤدّي رمي الحجارة، والمظاهرات، والمقاطعة الاقتصادية للبضاعة الإسرائيلية - وكلُّ هذه تكتيكاتٍ استُخدمت بفعاليةٍ في السنوات الأولى من الانتفاضة الأولى - في تحقيق هدف التحرير؟ ولماذا؟
- ٥ - يعتقد بعضُ المحلّلين، في ما يخصّ الانتفاضة الحالية، أنّ الفلسطينيين أُجبروا على اللجوء إلى المقاومة المسلحة بعدما شهدوا قيام إسرائيل باغتيالات وحشيةٍ طالت عشرات الأطفال من رُماة الحجارة. ويرى هؤلاء المحلّلون، تبعاً لذلك، أنّ هذه المقاومة المسلحة كانت ردّاً فعلٍ فحسب على الإرهاب الذي استخدمته إسرائيل في سعيها إلى سحق الانتفاضة الشعبية، وهو إرهابٌ دانّه المجتمع الدوليّ ووصفه بأنه «استخدامٌ إسرائيليٌّ مفرطٌ للعنف». أتوافقون على هذا التحليل؟ ولماذا؟ أكان ثمة خياراتٍ بديلةً أمام الفلسطينيين؟ وما هي؟
- ٦ - كي تكون المقاومة الفلسطينية المسلحة فعالةً فإنّ عليها أن تؤدّي إسرائيل مباشرةً أو بصورةٍ غير مباشرة. فكيف تُخدم المقاومة الفلسطينية المسلحة النضالَ ضدّ إسرائيل؟ أيقون ذلك بإلحاق الهزيمة العسكرية بقواتها؟ أم بإثارة انقسام في صفوف الإسرائيليين بما يحقّق لحركة التحرير الفلسطينية مكاسبَ سياسيةً؟ أم بالتسبّب بأدّى يكون من القوة بحيث يُجبر إسرائيل على قبول المطالب الوطنية الفلسطينية الدنيا؟ أم بخلق ردّ فعلٍ شعبيٍّ عربيٍّ عامٍ يُخلخل المنطقة بما يؤدّي إلى ضغوط دوليةٍ كبيرة تمارسُ على إسرائيل؟ أم بتهديد المصالح الأميركية في المنطقة بحيث تقوم الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لتقديم بعض التنازلات للفلسطينيين؟ أم بطرقٍ أخرى؟ ولكنّ أيُمكن أن يحدث العكس: أيّ أن تؤدّي المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى تقوية اليمين الإسرائيليّ، وإلى توحيد الجمهور الإسرائيليّ ضدّ حقوق الشعب الفلسطيني الأساسية؟ أيُمكن اعتبارُ الدعم الشعبيّ الإسرائيليّ غير المسبوق لحكومة شارون المتطرّقة نتيجةً مباشرةً لاستخدام الفلسطينيين للمقاومة المسلحة، ولاسيّما في مناطق ١٩٤٨، سعيّاً وراء التحرير؟ ولماذا؟
- ٧ - يُعتبر حزبُ الله من قِبَل كثيرين حركةً تحرّريّةً وطنيةً زاجتُ بنجاح بين المقاومة المسلحة وأشكالِ نضالٍ متعدّدةٍ أخرى من أجل تحرير معظم مدن جنوب لبنان وقراه. وكان أحدُ التكتيكات التي اتبعتها حزبُ الله هو بناءُ توازنٍ رعبٍ مع إسرائيل، وذلك بمهاجمة المستوطنات الإسرائيلية في الجليل حين تُستهدف إسرائيل المدن اللبنانيين. هل بمقدور الفلسطينيين أن يتبعوا التكتيكات نفسها؟ ألن يؤدّي هذا، إن كان ممكناً أصلاً، إلى أن يقدم حجّةٌ لإسرائيل لكي ترتكب مجازرَ ضخمةً وعملياتٍ واسعةً من إبعاد المواطنين ومصادرة أراضيهم، وعلى مستويات لم يكن لها مثيلٌ إلاّ عام ١٩٤٨؟

٨ - هل تُعتبرون، بشكلٍ عامٍّ، أنّ أعمال الهجوم التي تتمّ على باصات مليئة بالمستوطنين اليهود الإسرائيليين داخل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ذات أثرٍ فعّالٍ على طريق التحرير؟ ولماذا؟ أُنضَعف مثلُ هذه العمليات المجتمَع الإسرائيلي أو رغبته في مواصلة احتلاله غير المشروع للضفة الغربية وعرّة، ولماذا؟

٩ - هل تعتقدون أنّ على العمليات العسكرية الفلسطينية ضدّ إسرائيل أن تقتصر على الضفة وعرّة، أم أنّ عليها أن تمتدّ إلى مناطق ١٩٤٨ التي تُعتبرها الأمم المتّحدة إلى هذا الحدّ أو ذاك حدود دولة «إسرائيل»؟ ولماذا؟ وهل هجوم إسرائيل على المدنيين الفلسطينيين يبرّر هجماتٍ مسلحةً انتقاميةً يشنّها الفلسطينيون على مناطق ٤٨؟

١٠ - هل تعتبرون الرأي العامّ العالميّ عاملاً حاسماً في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية؟ ولماذا؟

♦ أ - إذا كان الجواب نعم، فهل تعتقدون أنّ الكفاح المسلّح قد ساعد في زيادة الدعم الدولي للقضية الفلسطينية؟ ولماذا؟

♦ ب - إذا كان الجواب لا، فهل بإمكان إسرائيل في رأيكم أن تحافظ على احتلالها وعلى ممارساتها العنصرية من دون دعمٍ دوليٍّ؟ ولماذا؟

١١ - بالنظر إلى إعلان السلطة الفلسطينية الأخير القاضي بمنع الأعمال المسلحة ضدّ إسرائيل [مناطق ٤٨]، (بل ضمّن حدود ١٩٦٧ أيضاً)، وإصرارها على «وحدانية» السلطة في صفوف الفلسطينيين، ألنّ تشكّل العمليات الفلسطينية المسلحة داخل مناطق ١٩٦٧ أو ١٩٤٨ خطراً على الوحدة الوطنية الفلسطينية التي من دونها قد يُخفّق مسعى التحرير برمته؟ أم أنّ الهدف المنشود، وهو تحرير فلسطين، أهمُّ من الوحدة نفسها، على ما يرى البعض مضيئاً أنّ السلطة الفلسطينية هي التي تهدد في الواقع استمرار الوحدة الفلسطينية بقبولها اتفاقيات أوسلو وتخليها - مِنْ ثَمَّ - عن برنامج الإجماع الوطني؟

الشيخ نعيم قاسم

نائب أمين عام حزب الله - لبنان، منذ سنة ١٩٩١
ولخمس دورات متتالية. من مؤسسي هذا الحزب
عام ١٩٨٢، والمسؤول عن متابعة عمل نواب الحزب
في المجلس النيابي. عضو اللجنة الشعبية العربية
لمساندة الانتفاضة في فلسطين.

١ - عن أهمية المقاومة المسلحة للنضال الفلسطيني:

إسرائيل دخلت إلى المنطقة بقوة عسكرية وبدعم دولي، واستخدمت كل إمكاناتها من أجل تثبيت الاحتلال، واستعانت بالقدرات العسكرية الكبرى لكل من بريطانيا والدول الأوروبية، وبعد ذلك استعانت بالرعاية الأميركية المباشرة، مستخدمة في ذلك الآلة العسكرية المتطورة والأساليب القمعية الرابعة والمجازر المتفكدة والدعم السياسي الدولي الذي يوافق إسرائيل على كل ما تصنعه من أجل تثبيت وجودها. وفي المقابل يحمل الشعب الفلسطيني قضية محقة هي بقاءه في أرضه واستعادته للقسم الأكبر (الذي أصبح محتلاً) من الأرض الفلسطينية. وعندما يكون المتقابلان هما إسرائيل والفلسطينيين، فمعنى ذلك أن القوة المتغترسة والمعتدية الإسرائيلية ستواجه الشعب الفلسطيني الأعزل. ولا يمكن هذا الشعب أن يعيد أرضه، أو أن يحدث التوازن المطلوب مع عدوه، بغير المواجهة العسكرية. فلقد أثبتت التجارب أن القرارات الدولية ما هي إلا قرارات وهمية يراد منها تقطيع الوقت وإعطاء الفرصة لإسرائيل كي تخدم احتلالها ومن ثم تخطو خطوة جديدة: ففي البداية تم الاحتلال لمناطق ٤٨، فجاء قرار التقسيم الذي يقضي بدولتين واحدة للفلسطينيين وواحدة للإسرائيليين؛ ثم أتى الاحتلال عام ٦٧؛ وانهقد مؤتمر مدريد على أساس النقاش في ما يمكن إعادته من أراضي ٦٧ دون الحديث عن أراضي ٤٨؛ وعند المفاوضات التفصيلية تبين أن النقاش يدور حول قسم قد لا يتجاوز نصف الضفة الغربية (أي نصف الأراضي المحتلة بعد ٦٧). وكل المعارك التي دارت بعد ذلك، وخاصة في المرحلة الحالية، تريد أن تثبت مقولة اختيار الإسرائيليين للمساحة التي يمكن أن تُعطى للفلسطينيين تحت ضغط القوة؛ فإذا رفض الفلسطينيون فإن تسلط الطائرات والدبابات والقصف والمجازر هو القاعدة المعتمدة لفرض الشروط الإسرائيلية عليهم.

أمام هذا الواقع كيف يمكن الفلسطينيين أن يستعيدوا حقوقهم؟ لا يمكنهم الاعتماد على القرارات الدولية لأنها حبر على ورق ولأنها جائرة في أحسن حالاتها كونها لا تعيد إلا القسيم القليل من الأراضي الفلسطينية: فأراضي ٦٧ تساوي حوالي ٦ آلاف كيلومتر، بالمقارنة مع مساحة فلسطين التي هي ٢٧ ألف كيلومتر. بل إن القرارات الدولية، عدا كونها جائرة، غير قابلة للتطبيق: (١) بسبب الرعاية الأميركية للمشروع الإسرائيلي؛ (٢) بسبب استخدام الإسرائيليين للقوة من أجل فرض شروطهم؛ (٣) أثبتت التجارب أن لا فائدة من حوار يجري بين الفلسطينيين والإسرائيليين لأنه لن يؤدي إلى نتيجة ملموسة - وها هم الإسرائيليون الآن يرفضون أن يحاوروا من وافق من الفلسطينيين أن يحاورهم. إذن، الحل الوحيد هو المقاومة التي يمكنها أن تغير واقعاً ميدانياً وأن تؤسس للتحرير وتحتفظ الأرض المتبقية تمهيداً لاستعادة الأرض التي سلبت من قبل الإسرائيليين. وعليه، نحن لا نرى طريقاً غير طريق المقاومة المسلحة في النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال. وقد أثبتت تجربتنا في لبنان، نحن في حزب الله، أن المقاومة استطاعت أن تحرر أغلبية الأرض اللبنانية؛ بينما لم تتمكن القرارات الدولية - وعلى رأسها قرار ٤٢٥ - أن تصنع شيئاً، ولم تتمكن الفترة الزمنية التي امتدت ٢٢ سنة من احتلال إسرائيل للبنان أن تعالج هذه الأزمة المستعصية. ومن ثم نقول إن القوة العسكرية هي الطريق الوحيد للدفاع عن النفس ولتحرير الأرض واستعادة المقدسات. وهو ما نعتقد أنه يسري أيضاً على حالة فلسطين.

٢ - عن أضرار الكفاح المسلح على الفلسطينيين:

لولا المقاومة المسلحة لما أمكنت المحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية. فالذي أبرر وجود قضية فلسطين حتى الآن، على الرغم من مرور ٥٣ سنة على الاحتلال، هو المقاومة المسلحة. وإلا فكل المساعي الإسرائيلية كانت تتركز على محاولة دمج الفلسطينيين

متعددة وتكون هناك اختلافات وأهواء سياسية وتدخلات من دول متعددة للأسف، أن يصبح بعض السلوك الفلسطيني الداخلي سلوكاً تنافسياً؛ ومع وجود البندقية قد يتحول هذا السلوك صراع زوارب. لقد حصل هذا الأمر وكان مسيئاً في السابق ومحطاً سلبية في مسيرة النضال الفلسطيني. ولكن هذا لا يعني أن نوقف النضال الفلسطيني والجهاد الفلسطيني بسبب بعض الخرق أو الخلل اللذين حصلنا... علماً أننا نلاحظ في السنوات الأخيرة تضامناً فلسطينياً جيداً على العموم، ولا نلاحظ تقاتلاً فلسطينياً داخلياً. وهذا يعني أن التقاتل أمر استثنائي، ولكننا يجب أن نوقفه لمصلحة القضية الكبرى. وقد لاحظنا أن الانتفاضة الأخيرة التي مازالت مستمرة منذ أكثر من سنة وثلاثة شهور قد وحدت جميع الفلسطينيين على اختلاف قناعاتهم ومنظمتهم وشخصياتهم حول المقاومة المسلحة؛ ذلك أن الخطر حين يكون داهماً على القضية الفلسطينية ويشعر الجميع بمستوى خطورته يمكنهم أن يتوحدوا ويتجاوزوا خلافاتهم. من هنا نؤكد ضرورة تجنب حل أي خلاف بالعنف، وعدم استخدام السلاح لتصفية الحسابات الداخلية. بل نؤكد على ضرورة أن تتنبه السلطة الفلسطينية ألا تكون أداة قمعية ضد المقاومة التي هي خارج دائرة قرارات السلطة، لأن المطلوب هو أن تتكاتف كل القوى من أجل التحرير.

٣ - عن أثر البعد الأخلاقي على السياسي:

يجب على حركة التحرير الفلسطينية أن تكون حريصة على البعدين السياسي والأخلاقي في أي عمل عسكري مقاوم تقوم به. ومن ثم لا يمكن فصل الأعمال العسكرية عن البعد الأخلاقي، وعماً يُعطي هذه الأعمال الصورة المشرفة والإيجابية كي تبقى المقاومة بنضارتها ونصاعتها. إن أخلاقية المعركة أمر ضروري. وفي هذا الصدد يروى عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عندما قتله عبد الرحمن بن ملجم أنه جمع ولديه الحسن والحسين وبني عبد المطب ووجههم قبل أن يستشهد على أثر الضربة بقوله: «يا بني عبد المطب، لا ألقىكم تخوضون دماء المسلمين خوفاً. تقولون قتل أمير المؤمنين. ألا لا تقتلني إلا قاتلي. انظروا إذا أنا مت من ضربته هذه، فاضربوه ضربة بضربة، ولا يمثل بالرجل. فأبني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم، يقول: إياكم والمثلة ولو بالكلب العقور.» نحن نعتبر أن السلوكية الإسلامية والأخلاقية في التعاطي ضمن حركة التحرر والمواجهة أمر ضروري. لكن بطبيعة الحال لا يمكن التدقيق كثيراً عندما يكون الإنسان في حالة دفاع عن النفس. والفلسطينيون اليوم في حالة دفاع عن النفس؛ وعندما يتترس الجنود الإسرائيليون بالمواطنين عندهم، ويحاولون اعتماد القصف والقتل والقمع، ويكونون داخل المدن ويعيدون عن وصول الناس إليهم، فإن هناك ضرورات عملية عسكرية للمقاومة لا بد منها لإحداث نوع من التوازن ولنع هذا العدو من التمادي. فالعدو الذي يأتي لقتل المدنيين ويقصف بالطائرات ويهدم البيوت لا يمكن أن يواجه في ثكناته بل في الطرق

داخل أراضي عام ٤٨ في الدائرة الإسرائيلية وإعطائهم هويات إسرائيلية تمهيداً لإجراءات أخرى تلغي المطالبة بفلسطين. بينما استطاعت المقاومة المسلحة أن تبقى الأزمه قائمة، وأن تبقى عنوان «تحرير فلسطين» عنواناً قائماً؛ وهو الأمر الذي جعل هذه القضية قضية حية في الوجدان الفلسطيني من ناحية، وفي الوجدان العربي من ناحية ثانية، وعلى صعيد المطالبة بالحقوق الفلسطينية على المستوى الدولي من جهة ثالثة. إن حياة القضية خلال السنوات الثلاث والخمسين الماضية واستمرارها الآن هما بسبب المقاومة المسلحة، بل إن هذه المقاومة هي التي تبلور الهوية الفلسطينية أكثر فأكثر. والانتفاضة الأخيرة التي حملت هذا الإطار المسلح استطاعت أن تعيد دمج مواطني فلسطين داخل أراضي ٤٨ بكل الواقع الفلسطيني، لتعود الهوية الفلسطينية الموحدة هي الهوية الغالبة.

المقاومة كانت أمراً لا غنى عنه على قاعدة أنها هي التي يمكن أن تسقط المشروع الصهيوني، وأنها هي التي تجمع الفصائل الفلسطينية من أجل التحرير، ولأننا في زمن لا مكان فيه إلا للأقوياء الذين يدافعون عن أنفسهم أو للأقوياء الذين يتسلطون على الآخرين. نحن لسنا في الموقع الثاني، بل في الموقع الأول. وعليه، كان لا بد من هذه المقاومة.

أمّا بصدد سؤالكم عما إذا قدمت المقاومة الفلسطينية المسلحة «صورة مشوهة عن الفلسطينيين» للمجتمع الدولي، فأبنا نقول إن هذه مقولة خاطئة. وذلك أن المجتمع الدولي عندما أعطى الصورة المشوهة عن الفلسطينيين بشكل عام إنما أعطاها بسبب الإعلام المخبراتي الموجه من قبل الأميركيين وبعض الأوروبيين واللوبي الصهيوني المنتشر في العالم؛ وهو إعلام صور الفلسطينيين مجرد قتلة وخاطفي طائرات. ولو حاولنا أن ندرس تاريخ القضية الفلسطينية بأسرها منذ ثلاث وخمسين سنة إلى الآن لوجدنا أن عدد عمليات خطف الطائرات وعدد الأعمال التي يمكن أن تُصنف في خاتمة الأعمال الإرهابية أعمالاً محدودة لا تتجاوز أصابع اليدين، وهي تعبير عن الألم والمرارة في مواجهة التواطؤ الدولي والمجازر الإسرائيلية... بينما نستطيع أن نقدم سجلاً حافلاً بالمجازر الإسرائيلية المتقلبة والتصفيات والتفجيرات الإسرائيلية التي حصلت في أماكن مختلفة من العالم ضد الفلسطينيين وضد غيرهم. ومازلنا إلى اليوم نسمع تزوير إسرائيل لجوازات سفر كندية أو فرنسية أو ما شابه للقيام بأعمال إرهابية في مختلف أنواع العالم. يضاف إلى ذلك سجل الاعتداءات المتكررة التي تحصل في الداخل الفلسطيني بشكل مأساوي. فالإسرائيليون يقتلون، ويصفون الجريح، ويصفون بالطائرات المدنيين العزل، ويهدمون البيوت. ومع ذلك نرى أن المجتمع الدولي يُعطيهم الغطاء والحماية؛ فالساسة الكبار في العالم تبوأ المشروع الإسرائيلي بكل حيلاته، بينما يوجد عداء للمشروع الفلسطيني بشكل عام.

أمّا سؤالكم ما إذا كانت المقاومة المسلحة تُستخدم ضد الفلسطينيين فهذا أمر مبالغ فيه. فمن الطبيعي، عندما تتواجد فصائل فلسطينية

الأفراد الإسرائيليين هو النقطة المحورية والمركزية. ولا يُمكن مواجهة هذا الأمن إلا بالمقاومة المسلحة. أمّا الأشكال الأخرى فهي أشكال مساعدة وجزئية ولا يمكن أن تكون فعالة وبديلة من المقاومة المسلحة التي يجب أن تكون هي الأساس وفي صدارة أعمال المقاومة.

٥ - عمّا إذا كانت المقاومة المسلحة ردّ فعل، وما هي البدائل:

من المؤكّد أنّ الانتفاضة الحاليّة جاءت ردّ فعل على مجموعة من التراكمات الطويلة التي حصلت في مسار القضية الفلسطينية. وكان دخول شارون إلى «الحرم» هو لحظة الانفجار بعد المأزق المتتالية التي عاشها الشعب الفلسطيني. إنّ ردّة الفعل الفلسطينية هذه ليست ردّة عفويّة مجردة، بل ردّة على تراكم طويل. كما أنّ ثمة رؤى موجودة عند فصائل فلسطينيّة مختلفة بضرورة المواجهة العسكريّة؛ وقد جاءت الانتفاضة فرصة أمام هذه الفصائل لإثبات قناعاتها ومقولاتها. وانخرط معظم الشعب الفلسطيني بفصائله في هذا الاتجاه. ليست الانتفاضة الحاليّة، إنّ، ردّة فعل عادية بل هي ردّة فعل ضمن مشروع تحرير لا بدّ من بلورته ومتابعته ومواكبته.

أمّا أن يتصدّى المجتمع الدولي ليتحدّث بكلمات إدانة ملطّفة لا تُخرج عن بعض البيانات السياسيّة التي لا ترجمة عمليّة لها، فلا فائدة من ذلك ولا قيمة. كان يُفترض بالمجتمع الدولي إذا كان منصفاً أن يحلّ قوته على طرد الإسرائيليين وإيقافهم عند حدّهم واستخدام القوّة ضدّهم، كما حصل في العراق وأفغانستان وأماكن مختلفة تحت شعار «وقف الاعتداء على بلد آخر» أو «التصدّي لمخالفة الاستقرار الدولي». بينما يُكتفى مع الإسرائيليين في أقسى الحالات بـ «الأسف» ويحتفظ «المجتمع الدولي» من أيّ عبارة فيها شيء من الإدانة لإسرائيل خوفاً من أن يسجّل نقطة سلبية على إسرائيل، مع التبنّي الكامل أميركياً وغريباً لهذا المشروع الإسرائيلي. من هنا، فإنّنا لا نوافق على أنّ استخدام تعبير «العنف الإسرائيلي المفرط» أو «القوّة الإسرائيليّة المفرطة» إرضاءً للفلسطينيين. ولا حلّ أمام هؤلاء إلا المقاومة، ولن يحترمهم المجتمع الدولي إلا بها، ولن يغيروا واقعهم إلا من خلالها.

٦ - عن تأثير المقاومة المسلحة في إسرائيل:

الأمن هو المطلب الإسرائيلي الرئيسي، وضرب الأمن هو نقطة الوجد الإسرائيليّة. فلكي تكون المقاومة الفلسطينية فعالة يجب أن تستمرّ في ضرب الأمن الإسرائيلي، ويجب أن توقع أكبر عدد ممكن من القتلى الإسرائيليين في عمليّة المواجهة؛ فهذا الأمر هو الذي يزعجهم وهو الذي يجعلهم يعيدون النظر في طريقة أدائهم وفي احتلالهم للمنطقة. وبغير هذه الطريقة لا يوجد حلّ. إنّ، المقاومة الفلسطينية مقاومة مشروعة، وعليها أن تستمرّ في ضرباتها لهدّ الأمن الإسرائيلي ولضرب نقطة الوجد الإسرائيليّة. وما لم يكن الأمن الإسرائيلي في صدارة المواجهة فلن يمكن تحقيق أيّ هدف آخر.

أيضاً وفي مواقع مختلفة. لذا يُمكن أن تكون هناك بعض الأعمال المحدّدة التي تُساعد في إحداث رُعب في هذا العدو كي يرتدع ويقف عند حدّه. ثمة فرق كبير بين الاعتداء من جهة، وصدّ الاعتداء والدفاع عن النفس من جهة ثانية. والمقاومة الفلسطينية هي في حالة دفاع عن النفس كما قلنا، وعليها أن تراعي ما أمكنها أخلاقيّة المواجهة التي حثّ عليها الإسلام. لكنّ هناك بعض الأعمال المبرّرة التي تدخّل في دائرة الخيار الوحيد أو في دائرة الضغط على الإسرائيليين، خاصة أنّ المستوطنين بشكل عام هم من المسلّحين والمقاتلين ويسبّبون أضراراً مختلفة.

٤ - عن إمكانيّة المقاومة المسلحة اليوم، وفعاليّة الانتفاضة الأولى:

المقاومة المسلحة أمر طبيعيّ ومطلوب من أجل التحرير. وقد أثبتت التجارب دور هذه المقاومة المسلحة في تحقيق التحرير بشكل عامّ. ومع سيادة القطب الواحد اليوم، والضغط التي تمارسها أميركا، تصبح هذه المقاومة أصعب وأكثر تعقيداً ولاسيما مع الدعم الأميركي المطلق لإسرائيل. ولكنّ هذا لا يعني أن تُسقط هذه المقاومة المسلحة من الحساب، خاصة أنّه لا يوجد بديل آخر منها. إنّ المقاومة المسلحة مطلوبة، وهي ممكنة. وبكل صراحة أقول إنّ التضحيات التي تُنشأ عن المقاومة المسلحة يمكن أن تحقّق نتيجة إيجابيّة ما؛ وأمّا عدم المقاومة فسيؤدّي إلى مذلة حقيقيّة وإلى خسائر متلاحقة. المقاومة تحمّل أملاً مستقبلياً؛ وأمّا عدم المقاومة فيحتمل انهزاماً وخسارة لكل شيء.

أمّا طريقة عمل غاندي ومانديلا النضاليّة التي اتبعاها في بلديهما فإننا نعتقد أنّ الظروف في فلسطين تختلف تماماً. وإسرائيل لا يُمكن أن يؤثر فيها هذا النوع من النضال إطلاقاً، بل هي حاضرة لأن تزج بمجموعة من الإسرائيليين ليتظاهروا مع الفلسطينيين ويستنكروا تحت عنوان «السلم» ثم تاكل فلسطين بكاملها دون أن يتحرك أي ساكن. لا يمكن تطبيق ذلك النضال في فلسطين لأنّ إسرائيل تستخدم القوّة المفرطة بشراسة، ولا يُمكن معالجة هذه القوّة بالسكوت والصمت والصبر والتظاهر بل ولا بالكلمات وحدها. إنّ هذه الأساليب لا تُجدي نفعا في عصرنا الحالي، وفي فلسطين بالتحديد.

أمّا رمي الحجارة والمظاهرات والمقاطعة الاقتصاديّة للبطانة الإسرائيلية - كما جاء في سؤالكم - فهذه أعمال تُنفع بنسبة محدودة. نحن لا ندعو إلى عدم القيام بهذه الأعمال، بل على العكس من ذلك نقول: إنّها إسهامات مناسبة ومفيدة، ولكنّ لا يُمكن أن تؤتي ثماراً حقيقيّة إذا تمّ الاكتفاء بها. إنّها تكتيكات محدودة الفعاليّة. وكنا نقول عند بداية هذه الانتفاضة الأخيرة بالحجارة إنّ خيارها الفعّال هو أن تتحوّل إلى انتفاضة مسلّحة. وبالفعل بدأت تتبلور الانتفاضة أكثر، وانتقلت إلى الحالة المسلّحة، وبدأ الإسرائيليّ يُشعر بخطرها وقوتها وفعاليتها، في حين أنّه كان في البداية يُقتل العشرات من الفلسطينيين ولا يتأثر. إنّ إسرائيل تخاف كثيراً من موت أيّ عنصر وتُحسب حساباً لأيّ عنصر تُخسره، وتُعتبر أنّ أمن

الموقف، فيحتمل اليسار مرونة في عرض أفكاره التوسعية، في حين يحتمل اليمين «جلافة» في هذه الأفكار نفسها. لكن أغلب الحروب والاعتداءات الصارخة التي حصلت في المنطقة كانت من حزب العمل. وهذا يؤكد أن الفارق بينهما بسيط وغير مؤثر أو فعال. فإذا كان جزء من الخطة إيجاباً إرباك في الداخل الإسرائيلي بين اليمين واليسار فهذه مسألة مفيدة، ولكننا لا نعول عليها أهمية وليست هي المشروع. فنحن لا نريد في النهاية أن ننقسم، كعرب أو كمسلمين، بين مؤيدين لليسار الإسرائيلي وآخرين مؤيدين لليمين الإسرائيلي، كي لا نصبح جزءاً من اللعبة الإسرائيلية والأدوات الإسرائيلية وخدمة للمشروع الإسرائيلي. نحن نعتبر أن الطرفين متواطئان ومعاديان لحق الشعب الفلسطيني، وعلى الإسرائيليين أن يتركوا الأرض لأصحابها. إن مواجهة المشروع الإسرائيلي هي مواجهة اليمين واليسار على حد سواء.

أما أن يتحدث البعض عن «دعم شعبي إسرائيلي غير مسبوق لحكومة شارون» كما جاء في سؤالكم، فهذا يؤكد المقولة التي تجعل الشعب الإسرائيلي بأسره تقريباً محكوماً بعقلية شارون ومحكوماً بهذا الاتجاه الذي يريد القضاء على الفلسطينيين. ولا خيار، من ثم، إلا العمل من أجل التحرير.

٧ - عن نموذج حزب الله:

نجح حزب الله في إيجاد حالة توازن رعب مع إسرائيل. وقد برز هذا الأمر بشكل واضح في تفاهم نيسان سنة ١٩٩٦، حيث كان لصواريخ الكاتوشا التي تنزل على المستعمرات الشمالية في فلسطين المحتلة الأثر الكبير في أن يخشى الإسرائيليون تهجير مئات الآلاف منهم، فاضطروا إلى حصر اعتداءاتهم في دائرة معينة، فتمكنت المقاومة من تسجيل إصابات مباشرة في الإسرائيليين دون أن يتمكن هؤلاء من توسيع اعتداءاتهم المؤلمة والمؤذية بشكل مستمر لأنهم يخشون من توازن الرعب الذي أوجدته تلك الصواريخ. وفي اعتقادنا أن الفلسطينيين أيضاً يملكون قدرة على إيجاد توازن رعب ضمن معادلة تخصصهم في الداخل، وتكون تفاصيلها مرتبطة بظروفهم الجغرافية والميدانية. أنا لا أرغب في أن أتحدث عن رؤيتنا لهذه المعادلة وكيفية تشكيلها، بل نبقى المجال مفتوحاً لاختيارات لها علاقة بتطبيقات ميدانية، وبالوصول إلى نتائج لا تحترق من كثرة الحديث عنها. لا بد أن توجد بعض الأمور التي تحدث توازن رعب مع إسرائيل، وعنوانها الأساس هو استخدام القوة العسكرية لتهديد إسرائيل مما تخشى أن يتمكن الفلسطينيون من تهديده. ولعل الضرب في مناطق ٤٨ هو من الأمور الهامة جداً في إحداث مثل هذا التوازن. على كل حال، هذه التكتيكات هي من المسائل التفصيلية التي لها علاقة بالأداء الفلسطيني المقاوم؛ والفلسطينيون أخطر بما يُمكن أن يُحدثوه.

أما الخوف من «المجازر الضخمة والعمليات الواسعة» كما جاء في السؤال، فالواضح أن إسرائيل تقوم بهذه الأعمال بشكل متكرر. ولم تتوقف المجازر، ولا هدم البيوت، منذ سنة ١٩٤٨. إذن لا يُمكن

أما سؤالكم عن إلحاق الهزيمة العسكرية بإسرائيل فهذا أمر ميكر ويجب ألا نستعجل المسائل. إذ لا يوجد تكافؤ عسكري بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل يوجد خلل عسكري كبير جداً. فليكن شعار المقاومة الفلسطينية «إسقاط الأمن الإسرائيلي»، ومن ثم «إسقاط مشروع الاستقرار الإسرائيلي» تمهيداً لتحقيق مكتسبات إضافية في المستقبل تؤدي إلى هزيمة عسكرية. أما الآن فلا يمكن أن نتوقع اختلالاً في ميزان القوى بحيث يتمكن الفلسطينيون من تحقيق هزيمة عسكرية كبرى بالقوات الإسرائيلية. نعم، يمكن تحقيق ضربات عسكرية موجعة. ويمكن تحقيق إنجازات عسكرية فلسطينية مهمة. ويمكن بث الرعب في الجيش الإسرائيلي ومن يتلظى وراءه. وهذا كله قد يحدث نقاشات في الداخل الإسرائيلي، والكل يعلم أن الإسرائيليين بدأوا يناقشون ما يجري على ساحتهم. وهناك قسم من المهاجرين خرجوا من فلسطين، وقسم من الذين كانوا ينوون القدوم إلى فلسطين يتأملون ويفكرون قبل الإقدام على ذلك. وبالتالي هناك أضرار كبرى حصلت في الواقع الإسرائيلي، وهذه الأضرار أحدثت وستحدث نقاشات داخلية قد تؤثر على مستقبل هذا الكيان. ولكننا لا نوافق أن تكون هذه المقاومة مقدمة لاستدراج بعض العروض السياسية المحدودة التي تستهدف مقايضة الكيان الإسرائيلي ببعض المساحات من الأرض الفلسطينية أو ببعض المكاسب السياسية للفلسطينيين. ذلك أن عنوان التحرير هو الأساس، ويجب أن يبقى حاضراً في الأذهان.

ولا يُمكن - كما قد يوحي سؤالكم - الاعتماد على الشارع العربي، أو على الحكام العرب. نعم، يجب أن نعمل على التحريض حتى يتحرك هذا الشارع العربي ويقدم إسهاماته ويتحمل مسؤولياته، لأن سقوط فلسطين يعني سقوط كل العرب وكل المسلمين. فالمشروع الإسرائيلي لا يتوقف عند حدود الدولة الفلسطينية وإنما يمتد من المحيط إلى الخليج، بل إلى ما يتعدى ذلك، بحيث يكون النفوذ الإسرائيلي نسخة مظهره للنفوذ الأميركي على مستوى العالم. من هنا يجب أن نخوض عملية توعية وتعبئة في العالم في هذا الاتجاه.

أما بالنسبة إلى سؤالكم عن ضرب المصالح الأميركية فنحن لا نؤيد التوجه إلى ضرب هذه المصالح من الناحية العسكرية. نعم يجب مقاطعة البضائع الأميركية، ويجب فضح المخططات الأميركية، لكن يجب أن يكون التركيز على الاحتلال الإسرائيلي مباشرة وعلى الأرض المحتلة في هذه المنطقة لأن عملاً كهذا هو الذي يمتلك المشروع الصافية التي لا التباس فيها، وهو الذي يُمكن أن يحقق إنجازات أهم بكثير من أن نتهل بأعمال جانبية أو ب«فشة خلق» من خلال ضربات خارج دائرة الأرض المحتلة وخارج دائرة المواجهة المباشرة مع الإسرائيليين.

وأما بصدد سؤالكم عن إمكانية أن تقوي المقاومة اليمين الإسرائيلي، فنحن لا نعول كثيراً على خلافات اليمين واليسار الإسرائيلي لأنهما كليهما في اتجاه واحد: يختلفان في كيفية إخراج

١١ - عن خطر المقاومة المسلحة على الوحدة الوطنية الفلسطينية:

نحن نعتبر أن إعلان السلطة الفلسطينية من الأعمال المسلحة ضد إسرائيل كان خاطئاً. وفي كل الأحوال تبين لهذه السلطة هذا الأمر. والآن، عادت جميع الفصائل الفلسطينية لتقاتل في أراضي ٦٧ وأراضي ٤٨ في آن معاً، لأنه ثبت بالدليل القطعي أن هذا التحديد الذي يُعطى لإسرائيل [تحديد أراضي ٤٨ من الأعمال العسكرية] لن يُنفع، بل ستوظفه إسرائيل لراحتها واطمئنانها وستمارس أعمالاً عدوانية إضافية ضد الشعب الفلسطيني. وقد حاولت الفصائل الفلسطينية المقاتلة غير المقتنعة بآراء السلطة الفلسطينية أن تتجنب أي صدام داخلي. ونحن نؤكد على السلطة الفلسطينية ضرورة أن تُلحظ الوحدة الفلسطينية كأساس، وأن تُلحظ أن إسرائيل لا يمكن أن تُقنع بشيء، وأن من قال معها «ألف» عليه أن يكمل كل حروف الهجاء الأخرى، يجب أن تنتهي السلطة من الإجابة على المطالب الإسرائيلية، لتبدأ بمطالب فلسطينية. فكما تقول إسرائيل إنها تريد أمراً من السلطة فإن على السلطة أن تحاسب إسرائيل على جرائمها، فتتحدث عن البيوت التي تهدمت وعن ضرورة إعادة بنائها، وتطالب بالتوقف عن عدوانها. وحتى لو لم تُثمر هذه المطالب فإنها بدلاً من أن تبقى السلطة في دائرة المجيب عن الأسئلة الإسرائيلية والمطالب الإسرائيلية، يجب أن تحول هذا الأمر بحيث تكون إسرائيل هي المربكة في الأسئلة الفلسطينية التي يُبغى أن تُطرح بكثافة وباستمرار.

ولكننا نحرص على التماسك الفلسطيني الداخلي وعدم تحويل المأزق الإسرائيلي إلى مأزق فلسطيني داخلي، وإلا ربحت إسرائيل كثيراً. ذلك أن عنوان انتصار إسرائيل هو الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني، وعنوان خسارة إسرائيل هو التوافق الفلسطيني - الفلسطيني في مواجهة مشروعها. نحن نعتقد أن الهدف المشروع يجب أن يكون تحرير فلسطين كاملة، لكن لا بد أن تتفاهم الفصائل الفلسطينية على الحدود الدنيا التي يمكن أن تُقطعها سوياً، فلا يحدث الخلاف الآن على حجم التحرير الذي يريده كل فصيل لأن الحدود الدنيا نفسها غير محققة عند من يؤمن [بأنها هي نهاية المطالب]. ومن ثم فليتجاوز المجموع الفلسطيني هذه المرحلة بالتعاون، إلى أن تتحقق بعض الأهداف، فعندها يمكن الحديث عن التفاصيل الأخرى.

إلا أن اتفاقات أوسلو، بقناعتنا، هي اتفاقات مهينة ومذلة، وأصبحت ساقطة عملياً. بل إن إسرائيل نفسها لا تريدها. وعلى كل حال تدل تطورات الانتفاضة على أن أوسلو أصبحت من الخلفات الماضية، ولا بد من أن يكون عنوان التحرير هو العنوان الأساسي... مع ضرورة المحافظة دائماً على الوحدة الفلسطينية كشعار وكعمل تطبيقي أساسي، لأنه بدونها يصعب أن تتحقق إنجازات تُخدم الفلسطينيين.

والحمد لله رب العالمين

بيروت

تحت عنوان التخويف أن تكون الاستكانة للمشروع الإسرائيلي هي الأساس. نعم توجد تضحيات في هذا الأمر، وسيحاول الإسرائيلي أن يُرعب ويخيف. وعلينا نحن أن نفتش عن طرق حتى يرتعب هو أيضاً فلا نكون مجرد متلقين للربح الإسرائيلي، بل أن يكون الإسرائيليون متلقين لربح المقاومة الفلسطينية.

٨ - عن فعالية الهجوم على المستوطنين:

المستوطنون بشكل عام مسلحون، وهم يقاتلون ويُقتلون الفلسطينين ويقفون في موقع المعتدي. ويشهد هذا الأمر في أراضي ٦٧، مع العلم أننا نعتبر أن كل فلسطين محتلة. من هنا إذا قام الفلسطينيون ببعض العمليات ضد المستوطنين فهم يقومون بعمل ضد محتلين، لا بعمل غير طبيعي أو غير عادي. وهذه العمليات لها بالتأكيد أثر فعال لأنها توصل رسالة إلى الإسرائيليين مفادها أن احتلالكم لا يمكن أن يكون مقبولاً ولا يمكن أن يصبح واقعاً ولا يمكن أن يتعايش مع الواقع الفلسطيني.

٩ - عن المسرح الملائم للمقاومة المسلحة:

العمليات الفلسطينية مشروعة على كل الأراضي المحتلة الفلسطينية، سواء كانت أراضي ٤٨ أو ٦٧. ولا معنى لإعطاء إسرائيل مكافأة في أراضي ٤٨ بحيث تكون هذه الأراضي قاعدة للأمن الإسرائيلي تؤسس فيها إسرائيل لأخذ أراض أخرى في مناطق ٦٧. يجب أن تشعر إسرائيل بشكل مباشر أن جميع الأراضي المحتلة هي أراض غير آمنة. وهذه التصنيفات [٤٨ و ٦٧] التي وضعتها الأمم المتحدة تصنيفات مجتزأة لا يمكن أن تكون فعالة ولا منطقية، خاصة أن إسرائيل هي التي تعتدي وهي التي تنتقل من أراض إلى أراض أخرى. على كل حال نحن نعتبر أن فلسطين محتلة، وأن مواجهة الاحتلال مشروعة في كل مكان.

١٠ - عن دور الرأي العام العالمي:

الرأي العام العالمي يُصنع صناعةً من قبل دوائر الاستخبار العالمية، أو من قبل التوجهات الأميركية والغربية. ومن ثم لا يمكن التعويل على الرأي العام كراي مؤثر مباشرة، لأن من يصنعه يوجهه في الاتجاه الذي يريده. ومن يلاحظ التلفزيونات الأميركية والغربية ير أحداتية التركيز على المنطق الإسرائيلي في مواجهة المنطق الفلسطيني. نعم، علينا أن نتوجه إلى الرأي العام بقدر استطاعتنا. أمّا أن نُبنى آمالاً عليه فهذا أمر خاطئ. هناك تسيير للرأي العام الغربي من خلال الاستخبارات. وأعتقد أن التجربة الأخيرة حول أفغانستان كانت واضحة: فقد أصدرت وزارة الإعلام الأميركية، ومن ورانها المخابرات الأميركية، قرارات رسمية تمنع وسائل الإعلام من بث بعض الأشياء وتسمح ببث بعض الأشياء الأخرى. وهذا يُسقط حرية الإعلام المصطنعة التي كانوا يتحدثون عنها، لمصلحة تركيز أفكار يريدها الساسة الأميركيون وحلفاؤهم.